2021

السنة الأولى

العدد (15) - 2021

سلسلة أوراق ديموجرافية

وضع مصـــر من النافـذة الديموجرافية وتأثيرهـــا علي القوي العاملة

سلسلة أوراق سياسات
تصدر عن المركز الديموجرافي بالقاهرة

تحت رعاية

أ.د. هالة السعيد

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية
ورئيس مجلس إدارة المركز الديموجرافي

سلسلة أوراق ديموجرافية

سلسلة أوراق سياسات تصدر عن المركز الديموجرافى تهدف السلسة إلى مساعدة ودعم متخذي القرار ضمن مشروع "التخطيط السكاني فى إطار رؤية مصر 2030 " وذلك للخروج بخطط لإدارة البرنامج السكاني في مصر على مختلف القطاعات

لجنة الاستشاريين والمحكمين

أ.د. ماجد عثمان	وزير الاتصالات السابق
أ.د. حسين عبد العزيز	مستشار رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
أ.د. محمود السعيد	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
أ.د. السيد خاطر	عميد كلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية – جامعة القاهرة
أ.د. هبة نصار	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
أ.د. احمد زايد	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة القاهرة
أ.د. كمال سامى سليم	أستاذ الحوسبة الاجتماعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
أ.د. أيمن عبد الوهاب	نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
أ.د. محمد صالح	وكيل كلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي – جامعة القاهرة
أ.م.د. أمل كامل حمادة	أستاذ مساعد علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

سلسلة أوراق ديموجرافية
العدد (15)

وضع مصر من النافذة الديموجرافية وتأثيرها علي القوي العاملة

إعداد

أ.م.د. أميرة تاوضروس – رئيس الفريق

د. منى توفيق - مساعد رئيس الفريق

د. علياء عبد الرؤوف عامر – باحث أول

م. أحمد الدسوقي – باحث

أ. آية الشحات – مساعد باحث

استشاري ومحكم البحث

أ.د. حسين عبد العزيز

ISSN: 2786 - 0175

وضع مصر من النافذة الديموجرافية وتأثيرها على القوي العاملة

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وضع مصر من النافذة الديموجرافية وتأثيرها على القوي العاملة، وذلك من خلال التعرف على مفهوم النافذة الديموجرافية ومراحل التحول الديموجرافي، وتحليل التركيبة العمرية للسكان حسب فئات السن العريضة، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الحالي للسكان في سن العمل (15–64 سنة) المشاركين في القوى العاملة سواء المشتغلين أو المتعطلين، كما يهدف هذا البحث أيضًا إلى قياس بعض المؤشرات السكانية ذات الصلة بالنافذة الديموجرافية ويوضح وضع مصر من النافذة الديموجرافية.

كما رصد البحث التقديرات السنوية للقوى العاملة حتى عام 2052 طبقاً للفرض المتوسط للإنجاب، بالإضافة إلى استعراض السياسات التي يمكن أن تحقق وصول مصر إلى العائد الديموجرافي وإلى إظهار الفرص الاقتصادية والتنموية في ظل رؤية مصر 2030، بالإضافة إلى السياسات التي يمكن أن تعمل علي الاستفادة من وضع مصر الحالي من النافذة الديموجرافية وسرعة الوصول إلى العائد الديموجرافي، ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل متغيرات البحث؛ وذلك لاستدلال واستنتاج واستنباط التغيرات في النمو السكاني وتطور الحالة العملية للسكان، من حيث المشتغلين والمتعطلين على مستوي الجمهورية وفقًا للنوع، ووضع مصر من النافذة الديموجرافية من خلال تحليل البيانات الخاصة بالخصائص الديموجرافية للسكان من حيث تباينها وتغيرها، وقد تم الاستعانة ببرامج الحاسب الآلي في رسم ومعالجة الأشكال والرسوم البيانية.

وقد أظهرت نتائج البحث أن مصر في مرحلة النافذة الديموجرافية بالفعل طبقًا للفرض المتوسط وستستمر في هذه المرحلة حتى نهاية فترة الإسقاط 2052، لذلك لابد من تبنى سياسة سكانية فعّالة للاستفادة من هذه المرحلة.

مقدمة

تعد التغيرات الديموجرافية التي مرت بها الدول النامية من أهم التحديات التي تواجهها، وخاصة ما يتعلق بتطور النمو السكاني والتحول في التركيب العمري للسكان المتمثل في بروز ما يعرف بالهبة أو النافذة الديموجرافية، وما ينطوي على هذا التحول من انعكاسات على الموارد الاقتصادية المتاحة وعلى السلوك الاقتصادي، وبالتالي الآثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها النمو الاقتصادي والبطالة والإنتاجية. ويعتبر النمو السكاني من أهم الظواهر الديموجرافية، حيث أدت الزيادة السكانية التي مر بها العالم لفترات طويلة إلى مضاعفة أعداد سكان العالم بشكل متزايد، مما أدى إلى فرض ضغوط كبري على الموارد الطبيعية وبصورة خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا في ظل غياب السياسات الاقتصادية والسكانية الرشيدة، الأمر الذي نتج عنه مشاكل اقتصادية في هذه الدول استدعت اهتمام الباحثين والاقتصاديين[1].

وتمثل العلاقة بين السكان والتنمية علاقة تفاعلية، فالسكان محور رئيسي في النمو الاقتصادي حيث أنهم الموارد البشرية المنتجة، إلا أن الزيادة السكانية غير المخططة لها آثارها السلبية، وخاصة على الخصائص الاقتصادية ومن أهمها زيادة الاستهلاك لدى الأفراد، وبالتالي تقليل مدخراتهم التي يدخرونها لأغراض استثمارية، مما يؤدى إلى الحد من إمكانية رفع مستوى الدخل القومي للأفراد، حيث يصبح الدخل القومي أقل من معدلاته السابقة وهذا يؤدى بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة، ومن ثم زيادة نفقات الدولة على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والحماية والأمن والإسكان، حيث يؤدى ارتفاع التعداد السكاني إلى النقص فيها وزيادة الطلب عليها بحيث يكون هذا الإنفاق الاستهلاكي على حساب نفقات التنمية والأموال المخصصة للمشروعات الاستثمارية كالصناعة والزراعة والتجارة مما يؤدى إلى استنزاف الموارد، هذا بالإضافة إلي انتشار ظاهرة البطالة بين الأفراد خاصة في صفوف المتعلمين مما يؤدى إلى هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج[2].

وتعرف المشكلة السكانية بأنها عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات، أي زيادة عدد السكان دون تزايد فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل أو ارتفاع المستوى الاقتصادي، وبالتالي تتمثل المشكلة السكانية في معدلات زيادة سكانية مرتفعة ومعدلات تنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة. وبهذا المعنى نجد أن المشكلة السكانية ليس لها قانون عام ولا تأخذ نفس المعنى والنتائج في كل المجتمعات وعلى اختلاف المراحل، بل لكل مجتمع ولكل مرحلة المعطيات الاقتصادية التي تحدد طبيعة هذه المشكلة السكانية.

وتظهر الفرصة الديموجرافية (النافذة الديموجرافية) نتيجة التراجع الملحوظ في مستويات الإنجاب، وهو ما يؤدي إلى تغييرات في الهيكل العمري، حيث تشهد الشريحة العمرية (0 – 14 سنة) انخفاضًا ملحوظًا في نسبتها ضمن إجمالي السكان، مما يؤدى إلى وفورات ملموسة في مخصصات الموارد والتي من الممكن استخدامها في تعزيز مهارات وقدرات العدد المتزايد من الأشخاص في سن العمل(15 – 64 سنة)، كما سيزيد هذا الوضع من إجمالي الإنتاجية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهو ما سيحقق مستوى أفضل من الرفاهة لإجمالي السكان. وتعد هذه الإستثمارات في رأس المال البشري من الأمور الضرورية من أجل الإستفادة من الفرصة الديموجرافية وتعظيم فرص تحقيق العائد الديموجرافي. وينبغي دعم ذلك من خلال السياسات العامة ذات الصلة لتعزيز قيام الاستثمارات في العديد من القطاعات وتحسين مناخ الأعمال من أجل توفير فرص عمل إنتاجية جديدة للشريحة السكانية المتزايدة الناشطة اقتصاديا[3].

[1] هاشم نعمه، النظريات السكانية ونظرية التحول الديموغرافي مثالا، مجلة الثقافة الجديدة، العراق 2012، ص 89.

[2] إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 1977 – 2018، المجلة العربية للادارة، المجلد 40، العدد 2، يونيو 2020، ص 144

[3] حسين عبد العزيز، الفرصة الديموجرافية: حالة مصر تقييم أولى على أساس بيانات التعداد العام للسكان لعام 2017، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018، ص3.

أ. أهمية البحث

وفقا لنظرية التحول الديموجرافي، تعتبر مصر في مرحلتها الثالثة، حيث من المتوقع انتقال السكان في الفئات العمرية أقل من 15 سنة إلى الشباب في سن العمل (15–64 سنة)، والإنضمام إلى القوى العاملة وكسب الدخل، حيث تبدأ نسبة الإعالة في الانخفاض وتزداد نسبة السكان داخل قوة العمل.

كل ذلك يؤدي إلى توفير فرص للنمو الاقتصادي، وبالتالي ستصل إلى المرحلة التي يتمتع فيها الاقتصاد بهذه الفرصة الفريدة لتعزيز وزيادة النمو الاقتصادي. وتؤدي التغييرات في الهياكل العمرية الناجمة عن انخفاض الإنجاب فرصة ينتج عنها أن السكان في سن العمل يعيلون عدد قليل نسبيا من السكان سواء من الأطفال أو من كبار السن، حيث أن التغيرات الديموجرافية أو ديناميكيات السكان تؤدى إلى النافذة/الفرصة الديموجرافية التي يمكن أن تتحول إلى عائد ديموجرافي إذا طُبقت السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى خلق فرص عمل منتجة لإستيعاب الزيادة في قوة العمل؛ وفي هذا السياق، من المهم لمصر أن تدرس مدى تمكنها من تحقيق واستخدام هذه الفرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الوضع الاجتماعي والاقتصادي الحالي لسكانها.

ب. أهداف البحث

تكمن أهداف هذا البحث في فهم أهمية وطبيعة مرحلة النافذة "الهبة" الديموجرافية والتعرف على السياسات الاقتصادية المختلفة التي يجب إتباعها للإستفادة من التحول الديموجرافي وإستغلال مرحلة النافذة الديموجرافية. ومن خلال هذا الهدف الأساسي، يتم دراسة الأهداف الفرعية الآتية: –

1 – توضيح مفهوم النافذة الديموجرافية ومراحل التحول الديموجرافي.

2 – التعرّف على التركيب العمري للسكان حسب فئات السن العريضة، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الحالي للسكان في سن العمل (15–64 سنة) المشاركين في القوى العاملة.

3 – توضيح التقديرات السنوية للقوى العاملة حتى عام 2052.

4 – استعراض السياسات التي يمكن أن تحقق وصول مصر إلى العائد الديموجرافي.

ج. منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مرحلة "النافذة الديموجرافية" وتأثيرها على القوى العاملة في مصر؛ وذلك لإستدلال وإستنتاج وإستنباط التغيرات في النمو السكاني وتطور الحالة العملية للسكان، من حيث المشتغلين والمتعطلين على مستوي الجمهورية وفقاً للنوع، ووضع مصر من النافذة الديموجرافية من خلال تحليل البيانات الخاصة بالخصائص الديموجرافية للسكان من حيث تباينها وتغيرها، وقد تم الإستعانة ببرامج الحاسب الآلي في رسم ومعالجة الأشكال والرسوم البيانية.

د. مصادر البيانات

يعتمد هذا البحث على المصادر الثانوية والتي تشمل البيانات الرسمية والإحصاءات المنشورة، مثل التعداد السكاني وبيانات الإحصاءات الحيوية من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إضافة إلى البيانات التي تصدر عن كل من وزارة الصحة ووزارة التخطيط ومركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والمصادر الدولية لبيانات السكان من منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي. هذا بالإضافة إلى الكتب والأبحاث والدراسات ومواقع الإنترنت التي تناولت مثل هذا البحث.

هـ. الدراسات السابقة

يعد العائد الديموجرافي هو النمو الاقتصادي المتسارع الذي قد ينجم عن انخفاض معدلات الوفيات والإنجاب في بلد ما والتغير اللاحق في الهيكل العمري للسكان. ومع وجود عدد أقل من المواليد كل عام، يقل عدد السكان المعالين من الشباب بالمقارنة مع السكان في سن العمل. مع وجود عدد أقل من الأشخاص الذين يجب دعمهم، فإن الدولة لديها فرصة سانحة للنمو الاقتصادي السريع إذا تم تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية المناسبة والاستثمارات[4].

أشار بلوم كانينج وسفيلا (2003) إلى أنه وفقًا لنظرية التحول الديموجرافي، يبدأ الإنجاب في المرحلة الثالثة في الانخفاض وتؤدي التغيرات الديموجرافية في هذه المرحلة إلى انخفاض معدل النمو السكاني، إضافة إلى تغيرات كبيرة في الهيكل العمري والتي من شأنها أن تتحول من هيكل عمري تنخفض فيه نسبة السكان في الفئة العمرية أقل من 15 سنة إلى مجموعة سكانية سائدة في سن العمل، وتراجع نسبة الإعالة. ومن ثم، في هذه المرحلة، تصبح الأفواج الشابة راشدة وتنضم إلى القوى العاملة، مع استمرار انخفاض نسبة الإعالة وارتفاع نسبة العمال، هذا إذا ما طُبقت السياسات الاقتصادية المناسبة التي تؤدي إلي خلق فرص عمل منتجة مما يوفر فرصًا للنمو الاقتصادي. في غضون ذلك، يميل الشباب إلى الادخار أكثر مما ينفقون، ومن المتوقع أن تمول هذه المدخرات الأعلى نسبيا المزيد من الاستثمارات. لذلك فهي المرحلة التي يتمتع فيها الاقتصاد بفرصة فريدة لتعزيز النمو الاقتصادي.

وتؤدي التغييرات في الهياكل العمرية الناتجة عن انخفاض الإنجاب إلى هبة ديموجرافية لمرة واحدة إذا تم تطبيق السياسات الاقتصادية، عندما يكون لدى السكان في سن العمل عدد قليل نسبيًا من المعالين، سواء من صغار السن أو كبار السن، الذين يجب إعالتهم[5].

ويميز علماء الديموجرافيا الاقتصاديون بين العائد الديموجرافي"الأول" والعائد الديموجرافي"الثاني"، بحيث يحدث العائد الأول عندما تنمو القوة العاملة بينما يكون عدد المعالين منخفضًا، مما يزيد من معدل تراكم رأس المال والاستثمار المنتج والعمالة. ويحدث العائد الديموجرافي الثاني عند توقع التقاعد، ويقوم الأفراد والدولة بتجميع رأس المال لغرض توفير الدخل التقاعدي لكبار السن. ولا يجب أن تكون شيخوخة السكان بمثابة استنزاف كامل للاقتصاد أو لبقية السكان.

أشار زهري (2009)، في دراسته "ديموجرافية الشباب العربي: الأوضاع الحالية والاتجاهات المستقبلية"، إلى اجتماع الخبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي: إدماج قضايا الشباب في عملية التخطيط للتنمية، وذلك من خلال عرض وتحليل الاتجاهات الحالية والمستقبلية حسب الفئات العمرية، وكانت أهم التوصيات التي توصل إليها زهري ضرورة استيعاب الشباب في سوق العمل، والإسراع بوتيرة التحول الديموجرافي، والاسترشاد بالبرنامج العالمي للشباب عند وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالشباب[6].

كما استعرض زهري (2018)، في دراسته "الديموجرافيا الخطرة، سكان مصر في القرن الحادي والعشرين"، أنه على الرغم من الجهود المبذولة لمواجهة المشكلة السكانية إلا أن مصر مازالت تواجه العديد من التحديات الديموجرافية في مصر ومن أهمها: ارتفاع معدل الإنجاب الكلي لكل سيدة، والتأثير السلبي لعدم انتظام تقديم

[4] هاله يوسف، ماجد عثمان وآخرون، الاستجابة للنمو السكاني السريع في مصر، موجز السياسات، PRB، 2012.

[5] D. Bloom, D. Canning and P. Malaney, Demographic Change and Economic Growth in Asia, Population and Development Review vol. 26, supp, 2000, pp. 257-290.

[6] أيمن زهري، ديموغرافية الشباب العربي: الأوضاع الحالية والاتجاهات المستقبلية. الاسكوا: اجتماع الخبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي: ادماج قضايا لشباب في عملية التخطيط للتنمية. /أبو ظبي، 2009.

الخدمات العامة بعد ثورة يناير 2011 ، وهو ما انعكس بالسلب على خدمات تنظيم الأسرة وتوافر وسائل تنظيم الأسرة وعلى جودة الخدمات المقدمة، وتزايد تأثير التيار المحافظ في المجال العام بما ساهم في تراجع القيم الإنجابية التي تتبنى مفهوم الاسرة الصغيرة والمباعدة بين الولادات. وقد ساهم هذا التيار أيضًا في نمو القيم المناهضة لتمكين المرأة، وهو ما أدي لتراجع مكانة المرأة بصفة عامة، وتراجع نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات، وكذلك تراجع نصيب الفرد من المياه والطاقة والأرض الزراعية، بالإضافة إلى نمو العشوائيات وضعف القدرة على ضبط منظومة التخلص من النفايات بما ينعكس على الحالة الصحية للمواطن المصري[7].

أشار ماسون (2005) إلى التحول الديموجرافي والعوائد الديموجرافية في البلدان المتقدمة والنامية، وخلص إلى أن العائد الأول يتميز بزيادة النسبة المئوية للسكان في سن العمل وينتهي عندما تمر مجموعات كبيرة من البالغين في سن الرشد إلى سنوات التقاعد. ويمكن أن يكون لهذه الفترة تأثير دائم على النمو الاقتصادي إذا تم استخدام المكاسب في دخل الفرد لتكوين رأس المال البشري من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم، وتراكم رأس المال المادي، ودعم الابتكار التكنولوجي، وإنشاء مؤسسات محفزة للنمو. كما أشار إلى أن العائد الثاني دائم لأنه مدفوع بارتفاع نسبة كبار السن في عموم السكان وأشار إلى أن التغيرات في الهيكل العمري كان لها تأثير هائل على بيئة الاقتصاد الكلي خلال النصف الثاني من القرن العشرين في كل من العالم النامي والمتقدم، ومن المرجح أن يكون الهيكل العمري قوة متساوية الأهمية خلال الخمسين سنة القادمة. ومع ذلك، فإن كيفية تشكيل النمو الاقتصادي والفقر والسمات الأخرى للاقتصاد الكلي من خلال التغيير الديموجرافي ستعتمد على كيفية استجابة السياسات والمؤسسات للتحديات والفرص التي يحملها المستقبل[8].

استعرضت نصار وآخرون (2006) في دراستهم للهبة الديموجرافية ومتطلبات فرص العمل، حالة مصر وتقييم متطلبات توليد فرص العمل في الاقتصاد المصري للإستفادة من الهبة الديموجرافية المتوقعة، وذلك من خلال تقدير معدل النمو المطلوب لإستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، بالإضافة إلي السياسات المطلوبة للاستفادة من الفرصة التي ستتاح للاقتصاد المصري من خلال عملية التحول الديموجرافي وتحويلها بالفعل إلى هبة ديموجرافية، وقد أشاروا في دراستهم إلى مفهوم الهبة الديموجرافية التي تتاح من عملية التحول الديموجرافي، والفرصة التي تتيحها لدعم النمو الاقتصادي، كما تناولت الدراسة التحول الديموجرافي في مصر وتوقيت الهبة الديموجرافية، بالإضافة إلى دراسة وضع التشغيل في مصر ومدي الاستفادة من قوة العمل المتاحة بالفعل، ومن ثم السياسات المطلوبة للإسراع بعملية التحول الديموجرافي نحو الهبة الديموجرافية[9].

قام هاركات ودريوتشي (2017) بدراسة العائد الديموجرافي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، وقد تم استخدام البيانات من البنك الدولي للتحليل. وأشارت النتائج إلى أن الاتجاهات الزمنية المقدرة للإنجاب والوفيات تتناقص بشكل ملحوظ في البلدان العربية. كما أشارت النتائج إلى أن العائد الديموجرافي قد تحقق في العقد الأخير في معظم الدول العربية باستثناء مصر. وقد أظهرت هذه الدراسة وجود روابط سببية بين نسبة الإعالة (التغير في التركيبة العمرية للسكان) والسكان في سن العمل، والبطالة، والتنمية الاقتصادية، والإنفاق الحكومي والخاص على الصحة والتعليم، ومشاركة الإناث في متغيرات التعليم. وبالرغم من أن الدراسة أشارت إلي أن

---

[7] أيمن زهري، الديموغرافيا الخطرة: سكان مصر في القرن الحادي والعشرين، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، 2018

[8] Andrew Mason, Demographic Transition and Demographic Dividends in Developed and Developing Countries. United Nations Expert Group Meeting on Social and Economic Implications of Changing Population Age Structure, Mexico, 2005, pp 4-5.

[9] هبة نصار، حسن زكي، سمية عبد المولى، الهبة الديموجرافية ومتطلبات فرص العمل: حالة مصر، ورقة عمل قُدِّمت إلى مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية، وزارة التخطيط، 2006، ص 1

العائد الديموجرافي في مصر انتهى عام 2005؛ حيث تتسبب نسبة الإعالة في زيادة معدلات البطالة بالإضافة إلي ارتفاع تكإلىف الإنفاق علي الصناعة والخدمات الصحية ، كما أدت ارتفاع نسبة الإعالة إلى زيادة الالتحاق بالتعليم المهني الثانوي وزيادة مشاركة الإناث في التعليم الثانوي[10]، إلا أن غفار(2016) أشار إلي أن مشكلة البطالة من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري. لهذا، يجب أن تكون هناك سياسات وبرامج من شأنها زيادة المعروض من الوظائف، بالإضافة إلى أن تستهدف هذه السياسات فئات عمرية محددة من السكان وخاصة في سن الشباب[11].

استهدفت دراسة زكي(2013) عن الهبة الديموجرافية في مصر وفرص الاستفادة منها تحديد الفترة الزمنية للهبة الديموجرافية لمصر والسياسات اللازمة للاستفادة منها. وقد تناول البحث مفهوم الهبة التي تتاح من خلال عملية التحول الديموجرافي، والفرصة التي تتيحها لدعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلي التحول الديموجرافي في مصر وتوقيت الهبة، كما أشار البحث إلى بيئة السياسات المطلوبة للإسراع بعملية التحول الديموجرافي نحو الهبة الديموجرافية، والسياسات المطلوبة لإعداد الاقتصاد لمرحلة بعد انتهاء هذه الفرصة، وقد أظهرت النتائج أن الهبة الديموجرافية في مصر هي ظاهرة مؤقتة تستمر فترة تصل إلى حوالى 30 عامًا فقط بأقصى تقدير. وبناءً على المعايير المذكورة في البحث، يتوقع حدوث الهبة الديموجرافية خلال الفترة 2014 – 2024 على أقل تقدير (حيث يصل معدل الإنجاب الكلي إلى 2.1 بحلول عام 2017)، أو خلال الفترة 2015 – 2046 (حيث يصل معدل الإنجاب الكلي إلى 2.1 بحلول عام 2022) أو خلال الفترة 2020 – 2050 على أقصى تقدير (إذ يصل معدل الإنجاب الكلي إلى 2.1 بحلول عام 2032). وقد تناول البحث السياسات المطلوبة للاستفادة منها في مصر[12].

أشارت دراسة لليونيسيف (2019) أنه وفقًا للمرحلة الديموجرافية لمختلف البلدان، تكون الزيادة المتوقعة في القوى العاملة من الشباب في البلدان التي تحقق أرباحًا سريعة [العراق–السودان–اليمن–دولة فلسطين]، بنسبة أكثر من (31 %) مما يعكس حوالى2.1 مليون شاب إضافي في القوى العاملة بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2015 ، أما في البلدان التي حصلت على عوائد ديموجرافية مبكرة [الجزائر–البحرين–جيبوتي–مصر–إيران–الأردن–ليبيا–عمان–المملكة العربية السعودية–سوريا]، تكون الزيادة أبطأ بنسبة (+ 8 %) مما يعكس 1.1 مليون شاب إضافي في القوى العاملة بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2015، أما في البلدان التي حصلت على عوائد ديموجرافية متأخرة [الكويت–لبنان–المغرب–تونس–قطر–الإمارات العربية المتحدة]، حيث انعكست الزيادة بنسبة (– 7 %) مما يعكس انخفاضًا قدره 0.3 مليون في القوى العاملة بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2015، حيث يجب أن تركز تدابير السياسات الهادفة في هذه البلدان إلى تعظيم العائد الديموجرافي على المراهقين والشباب وانتقالهم من المدرسة إلى العمل، وكذلك على من هم في سن العمل. هذا لا ينفي أهمية الاستثمار في الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي في العقد الأول من العمر ، والذي يظل حرجًا من عدة زوايا في هذه الفئة، يعاني دولتان من نزاعات وأزمات إنسانية (سوريا وليبيا) وأخريان يواجهان عواقب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، بدرجات متفاوتة (الأردن ومصر). هذه الظروف تقيد هذه البلدان الأربعة بالمقارنة مع البلدان الأخرى في هذه المجموعة في اتخاذ تدابير السياسة اللازمة لسكانها للاستفادة من العائد الديموجرافي[13].

---

[10] Tahar Harkat and Ahmed Driouchi, Demographic Dividend Economic Development in Arab Countries, MPRA Paper No.82880, 2017, P.37

[11] Adel Abdel Ghafar. Educated but unemployed: The challenge facing Egypt's youth. Foreign Policy at Brookings. 2016.pp. 1-16

[12] حسن زكى، الهبة " النافذة الديموجرافية" في مصر وفرص الاستفادة منها، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 3، المجلد الأول، 2013، ص 75

[13] The United Nations Children's Fund (UNICEF). MENA Investing in Children and Youth Today to Secure a Prosperous Region Tomorrow, United Nations Children's Fund (UNICEF) Division of Data, Research and Policy, April 2019, p.37

و. محتويات البحث

يتكون هذا البحث من فصلين تسبقهم مقدمة وتمهيد وتلحقهم خاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات ومراجع البحث.

ويتناول **الفصل الأول** دراسة النافذة الديموجرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة، من خلال توضيح معني النافذة الديموجرافية، ووضع مصر من النافذة الديموجرافية، بالإضافة إلى التعرف على التركيب العمري والنوعي للسكان حسب فئات السن العريضة، ورصد خصائص القوي العاملة في مصر من خلال استعراض نتائج معدلات المشتغلين والبطالة والإعالة بأنواعها.

ويعرض **الفصل الثاني** دراسة لوضع مصر من النافذة الديموجرافية، مع استعراض الإسقاطات السكانية المستقبلية للسكان والقوي العاملة في مصر حتى عام 2052، بالإضافة إلى استعراض السياسات التي يمكن أن تساعد في تحقيق الوصول إلي العائد الديموجرافي.

وقد انتهى البحث بخاتمة تضمنت ما تم الوصول إليه من نتائج، وإلى دراسة بعض المقترحات التي يجب على الحكومة أن تتبعها لتخطي العقبات الناتجة عن تحديات المشكلة السكانية التي تعوق تحقيق التنمية في المستقبل، وأخيرًا تم توثيق مصادر ومراجع الدراسة.

الفصل الأول

النافذة الديموجرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة

تمهيد

يتناول هذا الفصل دراسة مفهوم النافذة الديموجرافية، ومراحل التحول الديموجرافي وعلاقته بالنافذة الديموجرافية، كما يوضح التغيرات الناتجة عن التحول الديموجرافي في المجتمعات بالإضافة إلى التعرف على التركيب العمري والنوعي للسكان حسب فئات السن العريضة، ورصد خصائص القوي العاملة في مصر من خلال استعراض نتائج معدلات المشتغلين والبطالة والإعالة بأنواعها.

أولا: مفهوم النافذة الديموجرافية

يرتبط مفهوم التحول الديموجرافي بالتحولات النوعية الناجمة عن التغيرات الكمية في الخصائص السكانية، ومن المعروف أن التغيرات الكمية تؤدي إلى تحولات كيفية، فانخفاض معدلات الوفيات والإنجاب، ومن ثم انخفاض معدل النمو السكاني وتباطؤه ليصل إلى مستوى الإحلال، إلى أن يصل بالسكان إلى مرحلة كيفية هي التحول الديموجرافي الذي يمنح المجتمع فرصة سكانية.

تمثل النافذة الديموجرافية تحولًا ديموجرافيًا بين سكان المجتمع نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب حيث يتحول المجتمع الذي يمثل الأطفال وصغار السن والمعالين الغالبية فيه إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر. بمعني آخر، يكون معدل نمو السكان النشطين اقتصاديًا في الفئة العمرية (15 – 64) يتجاوز معدل النمو لفئتي السكان المعالتين وهما (السكان دون سن 15) و (والسكان 65 عاما فأكثر)[14]. كما تسمى النافذة الديموجرافية أيضًا بالهبة الديموجرافية، وتحدث عادة عندما تتحول المجتمعات الزراعية التي تتصف بارتفاع معدلات المواليد والوفيات والإعالة إلى مجتمعات صناعية تتميز بانخفاض معدلات المواليد والوفيات ومن ثم انخفاض معدلات الإعالة.

ويمكن للنافذة الديموجرافية أن تكون نقطة تحول إلي مرحلة جديدة تتسم بارتفاع وتيرة النمو عن طريق الانتفاع من النسب المرتفعة والمنتظرة من صغار السن في السنوات القادمة، وهذا يتيح اغتنام الفرصة لتحسين نوعية حياة المواطنين عن طريق زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة والتمتع بمستويات عالية من التنمية، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين بأبعاده الصحية والتعليمية والبيئية، فالنافذة الديموجرافية هي في حقيقتها مجموعة من التغيرات الإيجابية في المجتمع التي تصاحب وتتبع التحولات الديموجرافية، ومنها التحول إلي أسرة صغيرة الحجم، فعندما يتجه حجم الأسرة نحو التناقص التدريجي خاصة عندما يصل مستوى الإنجاب إلى مستوى الإحلال، يدخل المجتمع إلى فترة يبدأ خلالها معدل نمو السكان في سن العمل بتجاوز معدل نمو الفئات المعالة؛ ولذا لا تتحقق مثل هذه الفرصة إلا إذا تواصل واستدام الانخفاض في معدلات الإنجاب. والفرصة الديموجرافية لا تؤتي ثمارها بنفسها وإنما تحتاج إلى سياسات اقتصادية واجتماعية داعمة.

وتمثل الفئة العمرية العاملة نسبة جوهرية من السكان، وتشكل أُطر وتوجهات التنمية المستقبلية للدولة، وذلك نظراً لأن أعداد الأطفال وكبار السن الذين يعتمدون على الفئات النشطة اقتصاديًا يكون في أدنى مستوى له، مما يؤهل المجتمع الذي يخضع لهذه الحالة إلى خطوة تغيير نحو النمو والازدهار الاقتصادي، وذلك حينما يتم التخطيط

[14] حسين احمد سعد الشديدي، التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية)، مجلة المخطط والتنمية، المجلد 19، العدد 1، 2014،ص1

للاستفادة القصوى من هذه المرحلة عبر تأهيل القوى العاملة وتوجيه طاقاتها نحو العمل التنموي، فالتغير في التركيبة العمرية للسكان قد يُوجد فرصة ملائمة للنمو الاقتصادي والاجتماعي؛ نظرًا لتدني نسبة الإعالة لصغار وكبار السن، وبالتالي زيادة فرص الادخار والاستثمار للمستقبل. وتُعتبر دول نمور آسيا مثالًا علي ذلك، حيث يرجع ثلث النمو الاقتصادي لها في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الميلادي المنصرم إلى استغلالها لمرحلة وصول التركيبة السكانية لديها إلى مستوى النافذة الديموجرافية، مع تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، إلا أنه في ذات الوقت قد تصبح نتائج هذه الظاهرة السكانية سلبية إذا لم يتم التعامل معها بشكل جيد، حيث يمكن أن تؤدي إلى زيادة البطالة والطلب على العمل، وبالتالي تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين[15].

وتحدث هذه الظاهرة السكانية للمجتمع حينما ينتقل من مرحلة تتسم بارتفاع نسبة إنجاب وإعالة الأطفال، إلى مرحلة تنخفض فيها معدلات الإنجاب ونسبة عدد الأطفال ممن تقل أعمارهم عن خمسة عشر عامًا، وتزداد نسبة السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمسة عشر عامًا إلى أربعة وستين عامًا، مع بقاء نسبة الفئة السكانية في الأعمار المتأخرة التي تبلغ خمسة وستين عامًا فأكثر منخفضة لذلك فإن هذه الظاهرة التي قد يمتد نطاقها لفترة تتراوح ما بين 30 إلى 50 عامًا، ولا ترتبط فقط في أهمية العناية بها بالتطوير النوعي للقوى البشرية وتحسين نوعية القوة العاملة ورفع كفاءتها الإنتاجية من خلال تطوير المستوى العلمي والمهارة المهنية للقوى العاملة، وتنويع هيكلية الاقتصاد القومي في الجمهورية[16].

وقد دفعت دراسة التغيرات التي طرأت علي معدلات المواليد والوفيات الخام الباحثين إلي بلورة نموذج نظري يسعى إلى تفسير تطور السكان عبر التاريخ عرف باسم "نظرية التحول الديموجرافي"، وتعتبر هذه النظرية أن المجتمعات تمر تاريخيًا بعدد من المراحل الديموجرافية التي تقسم غالبًا إلي خمس مراحل، ويطلق علي المرحلة الأولي "النظام الديموجرافي التقليدي"؛ وتتميز هذه المرحلة بمعدلات مرتفعة للمواليد والوفيات معًا مما يؤدي إلي نمو بطئ جدًا للسكان، وتأتي المرحلة الثانية بعدها وهي مرحلة انتقالية تُعَرف "بمرحلة التحول الديموجرافي"، وتتميز في بدايتها بانخفاض معدل الوفيات وبقاء معدل المواليد مرتفعًا؛ ثم تأتي المرحلة الثالثة حيث لا يلبث معدل المواليد أن ينخفض بعد أن يشهد المجتمع نموًا ملحوظًا للسكان، أما المرحلة الرابعة فتُعرف "بالنظام الديموجرافي الحديث" وتتميز بمستويات منخفضة جدا للمواليد والوفيات، وأضاف بعض الديموجرافيين مرحلة خامسة يمكن أن تشمل البلدان التي انخفضت فيها معدلات الإنجاب بشكل ملحوظ إلى ما دون مستوى الإحلال (2.1 طفل لكل امرأة) وكان عدد السكان المسنين أكبر من السكان الشباب[17].

ثانيا: مراحل التحول الديموجرافي وعلاقتها بالنافذة الديموجرافية

يُعرف التحول الديموجرافي بأنه عملية مستمرة تمر بها جميع المجتمعات البشرية على الرغم من اختلاف مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن أن تطول المدة الزمنية لها أو تقصر تبعا لدرجة تطور البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات. لقد دفعت دراسة التغيرات التي طرأت على معدلي المواليد والوفيات الخام في البلدان الصناعية خلال القرنين الماضيين إلى بلورة نموذج نظري يسعى إلى تفسير تطور ونمو السكان عبر الزمن عرف "بنظرية التحول الديموجرافي"، حيث تشرح هذه النظرية العلاقة بين معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام، وعلى الرغم من محاولات ادولف الندري (1909–1934)؛ وورن ثومبسون (1929) وكنغسلي دايفس (1945)؛ كان للباحث فرانك نوتشتين الفضل في نشرها، والذي صاغها بشكل واضح في عام1953

[15] فراس عباس البياتي، مورفولوجيا السكان، موضوعات في الديموجرافيا، الانتشار العربي، بيروت، لبنان،2010، ص 4.
[16] فاضل الأنصاري، جغرافية السكان، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 1986، ص123.
[17] Drew Grover, Stage 5 Of the Demographic Transition Model, Population Education, USA, 2014

وهي الربط بين المستوى المرتفع للإنجاب والمستوى المرتفع للوفيات؛ ووفقا لهذه النظرية فهناك خمسة مراحل للتحول الديموجرافي تمر بها المجتمعات البشرية: –

المرحلة الأولى: تتميز هذه المرحلة بارتفاع المعدل العام لكل من المواليد والوفيات وبكونها بطيئة وقريبة إلى الثبات، وتبرز بشكل كبير في المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي التقليدي المتخلف.

المرحلة الثانية: تتميز بسرعة نمو السكان نتيجة هبوط معدلات الوفيات بدرجة أسرع من هبوط معدل المواليد؛ بسبب تحسن الأوضاع الصحية والاقتصادية والتعليمية، حيث أن الدول الصناعية المتقدمة قد مرت بهذه المرحلة واستمرت مدة طويلة قاربت قرنا كاملًا، أمّا الدول النامية فكان دخولها لهذه المرحلة سريعا مستفيدة من التقدم الحاصل في مجالات الطب العلاجي والوقائي حيث وصل معدل النمو السكاني فيها إلى أكثر من (2%).

المرحلة الثالثة: ينخفض فيها معدل المواليد، مع استمرار معدل الوفيات منخفضًا أيضًا. ويستمر عدد السكان في النمو، ولكن ليس بسرعة المرحلة الثانية حيث تكون معدلات المواليد المنخفضة والوفيات المنخفضة في حالة توازن. ولا يزال معدل الزيادة الطبيعية مرتفعًا في هذه المرحلة، ولكن أقل من المرحلة الثانية.

المرحلة الرابعة: يتميز النمو في هذه المرحلة بكونه متدرجًا في الانخفاض ويسود نمط الأسرة صغيرة الحجم، وتتميز المجتمعات التي تدخل هذه المرحلة بانفتاح النافذة الديموجرافية بشكل تدريجي مع انخفاض مستويات الإنجاب وما يترتب عليها من تغيرات في التركيب العمري فيها حيث يصل معدل النمو إلى (أقل من1%) سنويًا[18].

المرحلة الخامسة: تتميز هذه المرحلة بمعدلات إنجاب أقل من مستوي الإحلال، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان المسنين بما يفوق أعداد السكان في مرحلة الشباب.

وينتج عن عملية التحول الديموجرافي للمجتمعات نتائج وتغيرات أهمها

– التغيرات الحادة في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان، فالمرحلة الأولى تتسم بانخفاض الزيادة الطبيعية نتيجة لارتفاع معدلات المواليد والوفيات، ثم تأخذ في التزايد التدريجي في المرحلة الثانية نتيجة للانخفاض السريع في معدلات الوفيات، ومن ثم سرعان ما تصل إلى التزايد الانفجاري، ثم يتغير معدل الزيادة بصورة حادة مرة أخرى ليصل إلى مرحلة الاستقرار السكاني وهي المرحلة الرابعة نتيجة لانخفاض معدلات كل من المواليد والوفيات، وهذه التقلبات تحتاج إلى مراحل زمنية ، بالإضافة إلى تغيرات في العوامل المجتمعية، والعوامل الاقتصادية ، والسياسية... وغيرها، وأن كل مرحلة من هذه المراحل لها سماتها الخاصة التي تميزها عن غيرها.

– يؤثر ويتأثر التحول الديموجرافي بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فالتحسن الاقتصادي والاجتماعي يزيد من نسبة سكان الحضر مما يؤثر بدوره في التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ومع زيادة المؤثرات تتزايد نسبة سكان الحضر مع تغير مراحل النمو السكاني حتى يصل إلى المرحلة الأخيرة ويكون أغلب السكان من الحضر.

[18] Joop de Beer and Deven, Diversity in Demographic in Family Formation, The 2 Transition in Belgium and Netherlands ,2000 ,pp1-5 .

– تحدث تغيّرات وتحولات اقتصادية هائلة في سكان المراحل المختلفة، فهي تبدأ بالمجتمعات التقليدية ثم المجتمعات الزراعية المطورة، ثم المرحلة الصناعية التي ترتبط بها تحسن مستويات المعيشة وتحسن كافة أحوال السكان النوعية من صحة وتعليم، وعلى الرغم من قلة أعداد السكان إلا أن تكلفة إنجاب الأطفال ترتفع كثيراً ويصبح للفرد قيمة في مجتمعه وهذا ما يحدث فقط مع مرحلة الاستقرار[19].

ويمكن القول إن الطبيعة الأساسية للنافذة الديموجرافية تتصف بأنها محدودة زمنيًّا وتمثل بالتالي فرصة تنموية تاريخية قد لا تتكرر، فهي لا تتاح إلّا مرة واحدة على مدى (25 – 30 عامًا)، ثم ما تلبث أن تتبدد حين تبدأ معدلات الإعالة بالارتفاع مرة أخرى حيث تنتقل الفئات العمرية التي شكلت القوة البشرية في مرحلة انفتاح النافذة الديموجرافية إلى خارج القوة البشرية (كبار السن) دون أن يحل محلها عدد مساو. ويستنتج من ذلك أن الدورة الديموجرافية سوف تتجه في وقت ما إلى اتجاه معاكس بحيث تتجه نمو فئة المعالين على حساب الفئات الأخرى، وعندئذ تعود معدلات الإعالة والإنفاق إلى الارتفاع على حساب الاستثمارات الموجهة للنمو الاقتصادي وهو ما قد يؤدي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وثقافية خطيرة بارتفاع السكان (كبار السن) من خلال الضغط على نظام الضمان الصحي والخدمات الصحية وانكماش نسبة السكان في سن العمل.

ثالثا: انفتاح النافذة: نمو الفئات المعيلة بأسرع من نمو الفئات المعالة

إن انفتاح النافذة الديموجرافية لا يؤثر في التنمية ما لم تتبع سياسات مؤسسية تحقق التكامل بين جانب العرض الذي يقدمه انفتاح النافذة وبين جانب الطلب الذي يفترض أن تمثله حيوية الأسواق والنمو الاقتصادي والتوزيع المنصف للدخل وبناء القدرات البشرية.

لهذا تبرز أهمية معرفة توقيت انفتاح النافذة واستشعارها بشكل مسبق وتحديد مدى انفتاح النافذة الديموجرافية وتوقيت ظهورها واستعجال هذا الانفتاح حين يكون محدودًا بواسطة سياسات سكانية تنموية تدخلية في ضوء رؤية مستقبلية لآفاق العلاقة التكاملية بين السكان والتنمية؛ حيث أن الدخول إلى مرحلة الهبة الديموجرافية يمثل تحديًا تنمويًا كبيرًا يتطلب اعتماد سياسات وآليات تنموية ذات رؤية مستقبلية تهدف إلى الموازنة بين ما يترتب من تغيرات على نمو وتركيب وتوزيع السكان من ناحية وبين الاحتياجات المختلفة والقدرة على تلبيتها وتحقيقها من ناحية أخرى، ولكن هناك محددات لهذا الانفتاح منها: المعدلات المرتفعة للإنجاب في الريف، كذلك انخفاض معدل مساهمة النساء النشيطات اقتصاديًا ولكي يصل مستوى الإنجاب إلى مستوى الإحلال (2.1 طفل للمرأة الواحدة طوال حياتها الإنجابية) في أقرب وقت؛ أي ليتحقق التحول الديموجرافي.

وقد أُجريت دراسات ميدانية عديدة لمعرفة الآثار الإيجابية الاقتصادية للهبة الديموجرافية في المجتمعات التي ظهرت فيها نتيجة التغيرات في الهياكل العمرية، وقد أجمعت هذه الدراسات على التأثير الإيجابي في تسريع النمو الاقتصادي الدول، ففي عام 2002 قام نافانيثام (Navaneetham) بإجراء دراسة قياسية لسلاسل زمنية خلال الفترة (1950 – 1992) في دول جنوب شرق آسيا، من أجل تقدير العلاقة بين الهبة الديموجرافية، والمتمثلة في زيادة نسبة السكان في سن العمل وانخفاض نسبة صغار السن والنمو الاقتصادي، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن للهبة الديموجرافية تأثير إيجابي في اقتصادات جميع دول هذه الدراسة باستثناء الفلبين[20]، ومن خلال الدراسات والاستفادة من التجارب الدولية في هذا الشأن، يمكن القول إنه للوصول إلى الهبة الديموجرافية وتحقيق العائد الديموجرافي في مصر يتعين على معدل الإنجاب الكلي أن ينخفض بشكل ملحوظ عن مستواه الحالي في

[19] فراس البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 5

[20] D. Bloom, D. Canning, and P. Malaney, Op.cit, pp. 257-290.

السنوات القادمة[21] عن طريق سياسات سكانية تنموية هادفة في ضوء رؤية مستقبلية في إطار من التكامل بين السكان والتنمية.

رابعاً: التركيب العمري والنوعي للسكان في مصر

إن دراسة التركيب الديموجرافي العمري والنوعي للسكان والبحث في آلياته المباشرة وغير المباشرة من أهم أسباب وعوامل نجاح خطط التنمية بأنماطها المختلفة أو فشلها، لذا للتركيب العمري تأثيره الملحوظ على استقرار الدول ورفاه الشعوب، كما أنه العنصر المباشر في تحديد القوى العاملة وما تحمله من خصائص حالية بالإضافة إلى توقع حجمها وخصائصها في المستقبل. كما يُنتج التركيب العمري للسكان عن متغيرات ديموجرافية كالإنجاب والمواليد والوفيات والهجرة وافدة أو نازحة، لذا فهو له عوائده ومخاطره للدولة والمجتمع.

ويوضح جدول (1) والشكل (1) التركيب العمري والنوعي في مصر حسب فئات السن العريضة في الفترة من 2006 إلى 2020 ومنه يتضح الآتي:

أ- السكان في مرحلة الطفولة في الفئة العمرية (أقل من15 سنة)

يتميز أغلب سكان هذه الفئة بأنهم غير منتجين وذلك بسب صغر سنهم أو انتظامهم في التعليم، ويتبين ارتفاع نسبة هذه الفئة من السكان خلال سنوات التعداد (10 سنوات وخمسة شهور)؛ من حوالى 31.7 % في تعداد 2006 إلى ما يقرب من 34 % في تعداد 2017، ووصولها إلي 33.7 % في تقديرات عام 2020؛ وذلك بسبب ارتفاع مستويات الإنجاب نتيجة ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات خلال تلك الفترة.

ب- السكان في سن العمل في الفئة العمرية (15 - < 65 سنة)

وتضم هذه الفئة قوة العمل الرئيسية ويقع عليها عبء الإعالة للفئتين العمريتين الأولي والثالثة من السكان، كما يقع عليها أيضا عبء الإنجاب وعبء المساهمة في نمو السكان، وتمثل هذه الفئة في الجمهورية أعلي نسبة بين السكان على مدي التعدادين، وقد انخفضت هذه النسبة بحوالي 2.5 درجة مئوية خلال التعدادين، ووصلت إلى 61.4 % في تقديرات عام 2020.

ج -كبار السن في الفئة العمرية (65 سنة فأكثر)

يعتبر غالبًا سكان هذه الفئة غير منتجين، وذلك بسبب كبر السن أو التقاعد، وكلما ارتفعت نسبة كبار السن كلما زادت الأعباء على عاتق فئة قوة العمل، وتهتم الدراسات الديموجرافية بدراسة نسب هذه الفئة لما لها من أهمية خاصة في هذه الدراسات لأنها تعد نتاجًا لعدة عوامل ديموجرافية في المجتمع، كما تعتبر نسبة المسنين للأطفال مؤشرًا آخر لمدى تغير التركيب العمري للسكان؛ وهو يقيس مدى تغير أعداد السكان في بداية ونهاية التوزيع العمري.

ويتبين من الجدول أيضًا أن نسبة هذه الفئة لا تصل إلى 4 % تقريبًا من إجمالي عدد السكان في الجمهورية خلال فترة التعدادين، وارتفعت إلى ما يقرب من 5 % في تقديرات السكان لعام 2020.

[21] أحمد قطيطات، الهبة الديموجرافية في الوطن العربي، المؤتمر الإحصائي الأول، عمان، الأردن، 2007، ص 411.

جدول (1) التركيب العمري والنوعي في مصر

حسب النوع وفئات السن العريضة (2006 – 2020)

فئات السـن	ذكور		إناث		الجملة	
	عـدد	%من إجمالى السكان	عـدد	%من إجمالى السكان	عـدد	%من إجمالى السكان
2006						
14-0	11,899,047	16.3	11,182,591	15.4	23,081,638	31.7
64-15	23,899,739	32.8	23,094,398	31.7	46,994,137	64.6
+65	1,420,270	2.0	1,301,986	1.8	2,722,256	3.7
جملة	**37,219,056**	**51.1**	**35,578,975**	**48.9**	**72,798,031**	**100.0**
2017						
14-0	16,763,384	17.7	15,683,256	16.5	32,446,640	34.2
64-15	30,177,512	31.8	28,511,862	30.1	58,689,374	61.9
+65	1,950,622	2.1	1,712,191	1.8	3,662,813	3.9
جملة	**48,891,518**	**51.6**	**45,907,309**	**48.4**	**94,798,827**	**100.0**
2020						
14-0	17,524,537	17.4	16,409,335	16.8	3,933,872	33.7
64-15	31,845,734	31.7	29,909,758	29.7	61,755,492	61.4
+65	2,429,053	2.4	2,485,723	2.5	4,914,776	4.9
جملة	**51,799,324**	**51**	**48,804,816**	**49**	**100,604,140**	**100**

المصدر: – من حساب الباحثين اعتمادا على نتائج التعداد، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2006–2017

– الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020

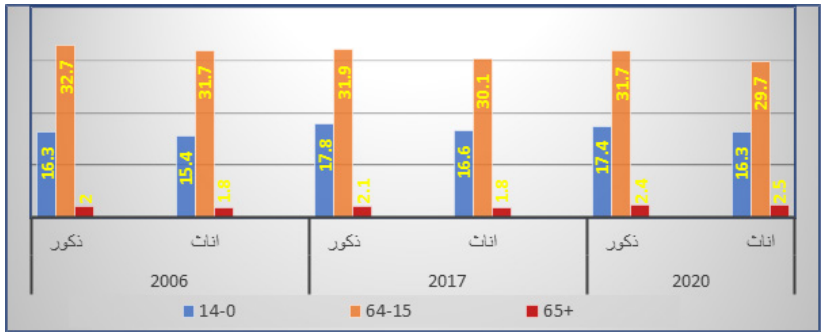

شكل (1)

التركيب العمري والنوعي في مصر حسب النوع وفئات السن العريضة (2006 – 2020)

المصدر: من بيانات جدول(1)

خامساً: التركيب العمري والنوعي وأثره على المؤشرات الاقتصادية للسكان

أشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2015 إلي كيفية مساهمة العمل في تعزيز التنمية البشرية في ظل تغيرات متسارعة طالت أو حدثت في عالم العمل، وتحديات كبرى تحتاج إلي جهود ضخمة للتغلب عليها، ففي العمل قوة المجتمعات فعندما يتجه السكان إلي العمل والإنتاج لا يزيدون رفاههم المادي فحسب، بل يكونون مخزونًا معرفيًا تراكميًا تبني عليه الثقافات والحضارات، ومن هنا جاءت أهمية تخطيط القوى العاملة بشكل خاص في الدول النامية، حيث أن مقتضيات التنمية فيها تعتمد في الأساس على القوى العاملة وإعدادها الإعداد المناسب حيث تبرز أهمية التخطيط المستقبلي للقوى العاملة في التنبؤ بالاحتياجات من القوى العاملة كمًا ونوعًا، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة وتنمية قدراتها[22].

ويشير التقرير إلى أن العمل يسهم في تعزيز التنمية البشرية عندما تُوسّع السياسات فرص العمل المُنتج والمُجزي والمُرضي، وتُنمّي مهارات العاملين وطاقاتهم، وتصون حقوقهم وسلامتهم ورفاههم. ويؤيّد التقرير اعتماد برنامج عمل يستند إلى عقد اجتماعي جديد، واتفاق عالمي، وتنفيذ برنامج توفير العمل اللائق[23].

أ- أثر الهيكل العمري على التنمية الاقتصادية

إن المجتمع الذي ينمو فيه السكان بصورة سريعة يعني تكوين هيكل عمري يتصف بصغر السن كما ذُكر سابقًا، بمعنى أن نسبة كبيرة من السكان سوف تكون في الفئة العمرية أقل من 15 سنة، وسوف يترتب على ذلك نتيجتان مهمتان لهذا الهيكل: الأولى على معدل الإعالة، والثانية هي أنه سوف يضع ضغوطًا حادةً على الاقتصاد لتوليد المدخرات للقيام بالإستثمارات اللازمة للصناعة ولكي يتم توفير فرص العمل عندما تدخل هذه المجموعة في سوق العمل.

ب- معدل الإعالة

إن نمو السكان بمعدلات مرتفعة سوف يؤدي إلى جعل نسبة العمال (أو السكان في سن العمل) إلى المعالين (أي السكان صغار السن وكبار السن) صغيرة، وهو ما يعني أنه في حالة نمو السكان بمعدلات مرتفعة فإنه على كل عامل أن يقوم بإنتاج عدد أكبر من السلع (أي أن يعمل أكثر) فقط لمجرد الحفاظ على مستوى المعيشة لكل فرد من أفراد المجتمع. فعلي سبيل المثال، يحتاج الأب لستة أطفال إلى أن يعمل أكثر ليحصل على دخل أكثر من الأب لثلاثة أطفال، لكي يحافظ على مستوى المعيشة لأسرته في نفس مستوى المعيشة للأسرة الصغيرة. من ناحية أخرى، سنجد أن معظم المجتمعات تعتمد ولو بصورة جزئية على المدخرات المحلية لتوليد الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لتوسيع الاقتصاد، بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد. وحينما يكون هيكل السكان هيكل صغار السن فإن ذلك يعني أن جانبًا كبيرًا من الدخل سوف يوجه إلى الإنفاق على المعالين لتوفير الضروريات لهم بدلا من إدخار هذه الأموال.

ج- الدخول إلى قوة العمل

في المجتمعات التي تتسم بمعدلات إنجاب مرتفعة، تزداد نسبة السكان الواقعين تحت 15 سنة، ويتزايد أعداد الداخلين الجدد في سوق العمل كل عام حينما يبلغ السكان في المجموعات العمرية المختلفة سن العمل، ولكي تحدث التنمية الاقتصادية فلابد وأن يكون عدد الوظائف الجديدة على الأقل مساويًا لعدد السكان الذين يبحثون

[22] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015، ص 6.
[23] المرجع السابق، ص 10.

عنها. وعملية خلق الوظائف ترتبط بالطبع بالنمو الاقتصادي والذي يعتمد على الاستثمار، وحينما تنمو قوة العمل بمعدلات منخفضة فإن الداخلين الجدد لسوق العمل سوف يشغلون الوظائف التي خلت بوفاة شاغليها أو إحالتهم إلى التقاعد، أما إذا كان معدل نمو قوة العمل كبيرًا فإن نسبة الذين يبحثون عن العمل إلى تاركي الوظائف سوف تكون كبيرة.

1 – تغير حجم القوى العاملة بالجمهورية

توضح دراسة بيانات الجدول (2) والشكل (2)؛ تغير حجم القوى العاملة بالجمهورية خلال الفترة بين عامي، (2006 – 2020)، ومنه يمكن استخلاص النتائج الآتية:

– يميل حجم القوى العاملة بالدولة إلى التزايد المستمر: فقد ارتفع عدد العاملين الملتحقين فعليًا بالأنشطة الاقتصادية من 20.6 مليون نسمة عام 2006 إلى نحو 26.1 مليون نسمة عام 2020.

– ارتفاع معدلات المشتغلين للذكور مقابل الإناث في كافة الفترات.

– ارتفاع معدل المشتغلين بالدولة خلال الفترة بين عامي (2006 – 2020) من 89.4 % إلى 92.1 % من إجمالى السكان في سن العمل، وقد تباينت نسبة الزيادة خلال الفترتين التعداديتين تبعًا لمقدار الزيادة العددية التي تُضاف إلى جملة القوى العاملة، إلى جانب مدى ما توفر لها من فرص حقيقية للعمل.

– يميل حجم البطالة بالدولة إلى الانخفاض: فقد انخفض حجم البطالة من 2.43 مليون نسمة عام 2006 إلى نحو 2.41 مليون نسمة عام 2020.

– ارتفاع معدلات البطالة للإناث مقابل الذكور في كافة الفترات.

– انخفاض معدل البطالة من 10.6 % في 2006 ليصل إلى 7.9 % في 2020.

جدول (2) تغير حجم القوى العاملة بالجمهورية (2006 – 2020)

البيان	2006	2017	2020
قوة العمل			
ذكور	17,767,100	22,473,000	23,684,000
إناث	5,111,100	7,001,000	4,774,000
الإجمالي	22,878,200	29,474,000	28,458,000
المشتغلون			
ذكور	16,559,300	20,620,000	22,271,000
إناث	3,884,300	5,386,000	3,928,000
الإجمالي	20,443,600	26,006,000	26,199,000
معدل المشتغلون			
ذكور	93.2	91.8	94.0
إناث	76.0	76.9	82.3
الإجمالي	89.4	88.2	92.1
المتعطلون			
ذكور	1,207,700.0	1,853,000.0	1,413,000.0
إناث	1,226,800.0	1,615,000.0	1,000,846.0
الإجمالي	2,434,500.0	3,468,000.0	2,413,846.0
معدل البطالة			
ذكور	6.8	8.2	6
إناث	24	23.1	17.7
الإجمالي	10.6	11.8	7.9

المصدر: من حساب الباحثين اعتمادًا على النشرة السنوية للقوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020

شكل (2)

تغير حجم القوى العاملة بالجمهورية (2006 – 2020)

المصدر: من بيانات جدول (2)

2 – معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي

يؤثر التركيب الاقتصادي للسكان في قوة الدولة أو ضعفها، وذلك حسب حجم القوى العاملة ونسبتها من مجموع السكان أو توزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويعبر عن ذلك معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي الخام والمنقح. ويتضح من الجدول رقم (3) والشكلين (4،3) تطور معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي الخام والمنقح في الفترة من 2006 إلى 2020، ومنه يتبين: –

– انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الخام بمقدار (4.25) درجة مئوية خلال 15 عامًا، فقد كانت نسبته 32.53 % في عام 2006، ليصل إلى 28.29 % في عام 2020.

– انخفاض معدلات المساهمة للنشاط الاقتصادي الخام والمنقح للإناث مقابل الذكور في كافة الفترات

– انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الخام من 48.68 % في عام 2006 إلى 46.08 % في عام 2020، بينما بلغ أقصى ارتفاع له في عام 2017 ليبلغ 50.22 %.

جدول (3) معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي الخام والمنقح خلال الفترة (2006 – 2020)

البيان	معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي الخام %		
	2006	2017	2020
ذكور	47.74	45.97	45.72
إناث	14.37	15.25	9.78
جملة	32.53	31.09	28.29
البيان	معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي المنقح %		
ذكور	74.34	74.47	74.37
إناث	22.13	24.55	15.96
جملة	48.68	50.22	46.08

المصدر: من حساب الباحثين اعتمادا على النشرة السنوية للقوى العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020

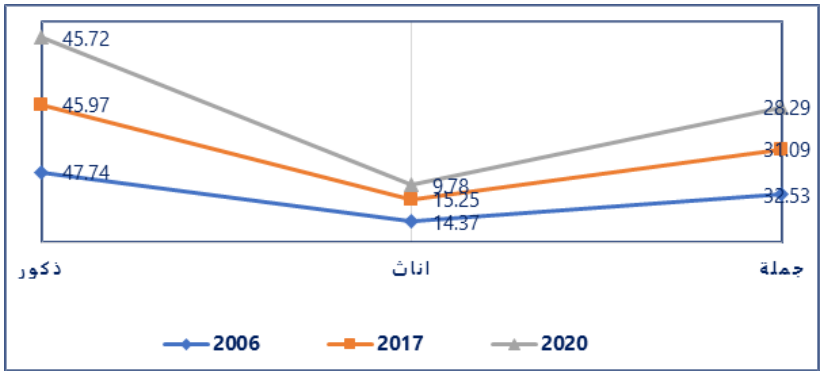

شكل(3)

معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي الخام(2006–2020)

المصدر: من بيانات جدول (3)

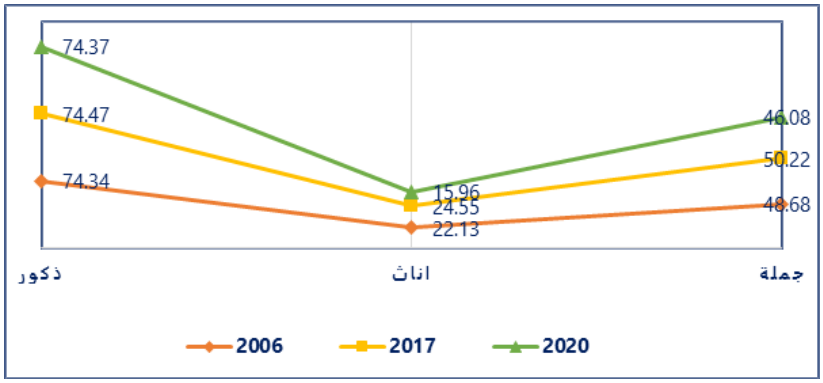

شكل(4)

معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي المنقح (2006-2020)

المصدر: من بيانات جدول (3)

3 - الإعالة

تعكس دراسة الإعالة مدى العبء الواقع على كاهل الفئة المنتجة في المجتمع من جهة، وإيضاح الخلل في المجتمعات من جهة أخرى، لما فيها من هدر للسواعد الفنية المنتجة وللموارد البشرية.

وعند دراسة الإعالة بأنواعها الصغري والكبري والكلية (أو الديموجرافية) يتضح من جدول (4) والشكل (5) معدلات الإعالة في الجمهورية بأنواعها في الفترة من 2006 إلى 2020، ومنهما يتضح الآتي: -

- ارتفاع معدلات الإعالة الصغرى من 49 % عام 2006 إلى 54.9 % عام 2020 أي أن كل مائة فرد يعولون حوالى 55 طفل عام 2020، وذلك نتاج ارتفاع معدلات المواليد ومعدلات الإنجاب الكلية.
- ارتفاع معدلات الإعالة الكبري من 5.8 % عام 2006 إلى 8 % تقريبا عام 2020 أي أن كل مائة فرد يعولون حوالى 8 أفراد كبار السن عام 2020، وذلك نتاج ارتفاع أمد الحياة الناتج عن التقدم في الخدمات الصحية والاقتصادية.
- ارتفاع معدلات الإعالة الكلية من 54.9 % عام 2006 إلى 63 % تقريبا عام 2020

جدول (4) معدلات الإعالة في الجمهورية بأنواعها خلال الفترة (2006-2020)

البيان	معدل الإعالة		
	2006	2017	2020
الصغرى	49.12	55.29	54.95
الكبرى	5.79	6.24	7.96
الكلية (الديموجرافية)	54.91	61.53	62.91

المصدر: من حساب الباحثين اعتمادًا على مسح القوي العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020

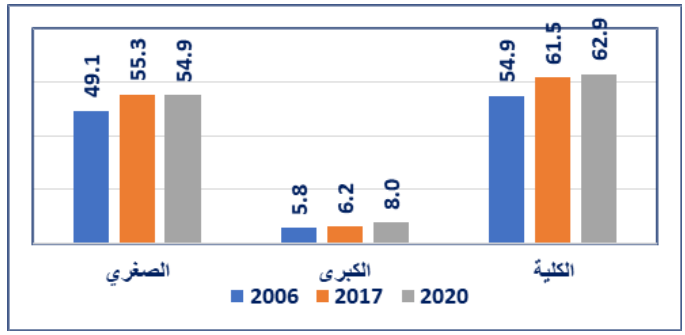

شكل (5)

معدلات الإعالة في الجمهورية بأنواعها خلال الفترة (2006-2020)

المصدر: من بيانات جدول (4)

الفصل الثاني
وضع مصر من النافذة الديموجرافية

تمهيد

يؤثر النمو السكاني بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، بل ويكون عاملًا مسببًا له حين يرافق النمو السكاني تغييرات نوعية في التركيب العمري للسكان، ويعد مؤشر العمر الوسيط من المؤشرات التي تدل على تغير التركيب العمري للسكان فهو يقيس العمر الذي ينقسم عنده السكان بشكل متساوي إلى مجموعتين عمريتين: الأولى أصغر من العمر الوسيط والثانية أكبر منه، ويعد المجتمع السكاني الذي يتمتع بعمر وسيط أقل من 20 سنة مجتمعًا يافعًا وإذا كان العمر الوسيط (20–29) سنة يعد ذا عمر متوسط وإذا بلغ 30 سنة أو أكبر يعد مجتمعًا كهلًا[24].

أولاً: النافذة الديموجرافية في مصر

كان معدل الإنجاب الكلي مرتفعًا في مصر عام 2014 (عن فترة السنوات الثلاث السابقة)، ولكن انخفض بشكل مستمر بعد ذلك فأصبح (3.4 طفل لكل امرأة) في عام 2017، وهذا المعدل يقع في نطاق البلدان مرتفعة الإنجاب، ومع ذلك فان ارتفاع معدل الإنجاب بين عامي 2006 و2017، من 2.9 طفل لكل امرأة إلى 3.4 طفل لكل امرأة، يؤثر في التركيب العمري للسكان ومعدل نموه الطبيعي، وإن استمرار ارتفاع معدل الإنجاب سيغير التركيب العمري للسكان مما يجعل مصر تبتعد عن إنفتاح النافذة الديموجرافية. وسوف تساعد الاستراتيجية الجديدة التي تتبناها مصر من أجل تخفيض معدل الإنجاب في رفع نسبة السكان في الفئة العمرية (15–64) سنة بسبب انخفاض نسبة السكان (أقل من 15) سنة، وخاصةً (أقل من 5) سنوات، مع نمو نسبي لفئة المسنين (65 فأكثر)، مما يؤدي إلى نمو القوة البشرية بمعدل أعلى من معدل نمو الفئات العمرية الصغار والمسنين المعالين فتنفتح فرص الادخار والاستثمار والتي تحفزها زيادة الطلب المرتبط بتحسين نوعية حياة الأسرة وليس حجمها، وتظهر النافذة الديموجرافية فرصة تنموية في البلدان التي تتميز بإتساع قاعدة هرمها السكاني وتساعد علي عملية التحول الديموجرافي، لذلك هي فرصة تتيحها عملية التغيير النوعي في التركيب العمري للسكان. وتعتبر النافذة الديموجرافية نتيجة محتملة وليست حتمية لتلك التغيرات، وبالتالي يمكنها أن تكون هبة إذا ما تم الاستعداد لها من خلال بناء قدراتها البشرية واستثمارها في عملية التنمية، والعكس صحيح في حالة إهدار ما تختزنه من طاقات كامنة وضعف بناء قدراتها وتكاملها مع سوق العمل[25].

وبالرغم من أن مصر قد بذلت جهودًا كبيرة في الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المحققة، إلا أن معدل النمو الحقيقي سجل 5.65 % في السنة المالية 2019/2018، ثم تراجع إلى 3.6 % في السنة المالية 2020/2019، وإلى ما يقدر بنحو 3.3 % في السنة المالية 2021/2020 بسبب جائحة كورونا[26]. وبالرغم من أن مصر لديها تطلعات طموحة لتعزيز إنجازاتها في جميع قطاعات البنية التحتية والإنتاج والخدمات، إلا أن تزايد عدد السكان سيؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية في مصر؛ وسوف تواجه البلاد بالفعل نقصًا حادًا في المياه والطاقة والقمح وتفتقر إلى احتياطيات العملات الأجنبية اللازمة لتمويل استيراد الإمدادات الإضافية. فالزيادة السكانية تتحدى كل الجهود المبذولة لتقديم خدمات أفضل وجودة أعلى، وخلق فرص عمل، والحد من البطالة، وتحسين مستوى المعيشة، بل ويمكن أن تشكل تهديدًا للاستقرار الاجتماعي والأمن القومي في مصر. وبالرغم من أن الميزة الديموجرافية للشباب تؤدي إلى توفير زيادة في القوة العاملة، إلا أن النمو الاقتصادي غير تلقائيًا؛ حيث يعتمد التقدم الاقتصادي على قدرة الدولة على تحويل التدفق الأعلى للقوى العاملة الشابة إلى نمو العمالة. ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال إصلاحات اجتماعية واقتصادية خاصة مثل إصلاح النظام التعليمي وسوق العمل.

[24] Aliaa A. Amer, The Demographic Dividend and the Impact on Labor Force, The Case of Egypt and South Africa 1996-2032, "5th ISIBALO Conference African Young, Pretoria, South Africa, 2016, P. 6-8

[25] Ibid, p.8

[26] تقرير البنك الدولي في مصر،2021

ثانياً: التقديرات المستقبلية لسكان الجمهورية حتى عام 2052

يعد النمو السكاني التحدي الرئيسي الذي يواجه البرامج وخطط التنمية في أي بلد، فهو يشكل عاملًا ضاغطًا أمام تنفيذ هذه البرامج والخطط وما يرتبط بذلك من توفر الموارد المادية والبشرية المتاحة التي تستثمر لترجمة هذه البرامج والخطط إلى واقع ملموس على الأرض، وقد يكون النمو السكاني متغيرًا إيجابيًا في العلاقة بين السكان والتنمية عندما تكون الموارد المادية والبشرية متاحة في شكل مخزون غير مستثمر وبشكل غير محدود له القدرة على المساهمة الفعالة في تحقيق خطة التنمية وفي جميع قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي ستكون زيادة حجم السكان عاملًا إيجابيًا في عملية التنمية الاقتصادية[27].

وعند توصيف مصر ديموجرافيًا، نجد أنه بالرغم من أن معدلات الوفيات بدأت في التراجع مع نهاية أربعينات القرن الماضي، واستمرت في ذلك مع مرور السنوات، إلا أنه لم يُلاحظ الانخفاض في مستويات الإنجاب إلا مع بداية السبعينات.

وأوضحت البيانات المُجمعة في المسح السكاني الصحي (مصر 2014) استمرار تراجع مستويات الوفيات في مرحلة الطفولة المبكرة على مدار الخمس عشرة سنة الماضية، حيث انخفضت مستويات وفيات الرُضع من 33 حالة وفاة لكل ألف مولود خلال فترة (10 – 14) سنة قبل المسح إلى حوالى 22 حالة وفاة لكل 1000 مولود خلال فترة الخمس سنوات قبل مسح 2014، وكذلك انخفضت مستويات الوفيات للأطفال دون الخامسة من 39 حالة وفاة لكل 1000 مولود إلى حوالى 27 حالة وفاة عن نفس الفترة المحددة سابقًا، وفي حالة الاعتماد علي نتائج المسوح المتتالية لفحص اتجاهات وفيات الأطفال والرُضع، نجد أنها تؤكد على التراجع الملحوظ في وفيات الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة خلال العقود الأربعة الماضية. وفيما يتعلق بالإنجاب، فإن معدل الإنجاب الكلى المُقدر في بداية ثمانينات القرن الماضي كان 5.3 طفل لكل امرأة، وأظهرت نتائج المسوح السكانية الصحية لمصر انخفاض هذا المعدل بشكل مستمر، ولكن بوتيرة مختلفة حتى عام 2008، حيث وصل متوسط عدد الأطفال للمرأة ثلاثة أطفال.

وقد شهدت الفترة ما بين منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينات تراجعًا سريعًا في مستويات الإنجاب، والتي واصلت انخفاضها بوتيرة أبطأ خلال الفترة التالية لذلك حتى عام 2005، وقد سجل المسح السكاني الصحي (مصر 2014) الزيادة في مستوى الإنجاب إلى 3.5 طفل للمرأة، وهو ما يمثل تراجعًا عن الاتجاهات طويلة المدى لانخفاض مستويات الإنجاب، وقد تحقق ذلك نتيجة للارتفاع الملحوظ في معدل الإنجاب الكلى المُقدر خلال الفترة (2006 – 2015)، ويمكن ملاحظة الزيادة في مستويات الإنجاب ما بين عامي 2008 و2014 بشكل واضح في جميع مناطق الجمهورية باستثناء المحافظات الحضرية، حيث تراجع معدل الإنجاب الكلى المُقدر بشكل طفيف إلى 2.5 طفل للمرأة في 2014 مقارنة بحوالي 2.6 طفل في 2008. وقد جاءت الزيادة الأساسية في 2014 في ريف الوجه البحري (من 3.0 إلى 3.6 طفل خلال الفترة المحددة) يليه ريف الوجه القبلي ومحافظات الحدود. وقد زادت مستويات الإنجاب الإجمالية في المناطق الريفية بحوالي19 % خلال الفترة (2004–2018) مقارنة بزيادة تُقدر بحوالي 11% في المناطق الحضرية[28].

ويعد إعداد الإسقاطات السكانية ركنًا هامًا عند إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستخدم هذه الإسقاطات والتقديرات في التعرف على الاحتياجات المستقبلية من فرص التعليم لكافة المراحل وحجم القوى العاملة التي ستدخل سوق العمل مستقبلا، كما تعد الإسقاطات إحدى المصادر المهمة في التعرف على حجم الطلب على السلع والخدمات المختلفة، وتؤدي الإسقاطات السكانية دورًا مزدوجًا في التخطيط والتنمية، فمن ناحية يلعب

[27] مجدي عبد القادر إبراهيم، وآخرون، الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوي المحافظات في مصر(2012- 2032)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (221)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2010، ص 3.

[28] حسين عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 4

السكان دورًا رئيسيًا في تحديد المعروض من قوة العمل، فهو عامل أساسي في إنتاج السلع والخدمات، ومن ناحية أخري فالسكان هم المستهلكون والوفاء باحتياجاتهم هو الهدف النهائي للإنتاج، لذا تكون الإسقاطات السكانية هي القاعدة الأساسية لكل من تقدير الطاقة الإنتاجية واحتياجات البلد محل الدراسة[29].

وتهدف الإسقاطات السكانية إلى معرفة تطور السكان الكلي في المستقبل استنادًا إلى افتراضات حول اتجاهات الإنجاب والوفيات والهجرة. وتنطلق الإسقاطات السكانية من الاعتقاد السائد بأن السكان متغير أساسي يؤثر في اتجاهات التنمية عند وضع الخطط والبرامج والسياسات، والتي بدورها تشكل نقطة الانطلاق نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بما يوازي من طاقات وموارد بشرية ومادية متاحة حاليًا ومستقبلًا وصولًا إلى أهداف التنمية المطلوبة.

وينبغي الإشارة إلى أن الإسقاطات السكانية لفترة زمنية طويلة تقلل من فائدتها إلى حد كبير، وتعتبر الفترة التقديرية من 20–30 عاما كافية لمواجهة متطلبات التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تشير التوصيات الدولية إلى ضرورة مراجعة هذه الإسقاطات كل عامين، مثل الأمم المتحدة التي تصدر مرجعية لتقديرات السكان كل سنتين.

وقد تم إستعراض تقديرات الإسقاطات السكانية سواء للسكان أو للقوي العاملة في مصر خلال الفترة (2017 – 2052)[30]، والتي قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحسابها اعتمادًا على بيانات تعداد السكان والإسكان والمنشآت عام 2017، ومسح القوى العاملة عام 2017.

وتوضح هذه الإسقاطات النتائج المبنية على فروض الإنجاب (المتوسط والثابت)، وذلك باستخدام برنامج Spectrum للتقديرات المستقبلية، حيث تم استخدام الفرض المتوسط، الذي يشير إلى أن معدل الإحلال (2.1) مولود يمكن أن يتحقق بحلول عام 2042؛ أما الفرض الثابت فيشير إلى ثبات معدل الإنجاب عند 3.4 مولود لكل سيدة خلال فترة التقدير (2017 – 2052)؛ ليتم توضيح أثر الزيادة السكانية على قوة العمل.

ويتضح من شكلي (6) و(7) أن الإسقاطات السكانية طبقا للفرضين المتوسط والثابت في الفترة من 2017 وحتي 2052 ، ووفقاً للفرض المتوسط للإنجاب، أنه من المتوقع ارتفاع عدد السكان من حوالى 95.5 مليون نسمة منتصف عام 2017 إلى 153.7 مليون نسمة عام 2052 بزيادة حوالى 58.2 مليون نسمة خلال الفترة، في حين أن عدد سكان مصر سيصل إلى 191.3 مليون عام 2052 إذا استمرت مستويات الإنجاب علي وضعها والتي تصل إلى 3.4 طفل لكل سيدة، وفقاً للفرض الثابت للإنجاب، مما يعني أنه إذا لم تنخفض معدلات الإنجاب عن المعدلات التي كانت سائدة في عام 2017 سيرتفع عدد السكان عام 2052 لأكثر من الضعف مما يكون له بالغ الأثر على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة، وخاصة أن معدل النمو الاقتصادي المطلوب للحفاظ على المستويات الحالية لابد أن يبلغ على الأقل ثلاثة أضعاف معدلات النمو السكاني.

[29] مجدي عبد القادر إبراهيم، التغيرات الهيكلية لقوة العمل على مستوي المحافظات في مصر وآفاق المستقبل حتى عام 2032"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (231)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2012، ص4.

[30] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مجلة السكان بحوث ودراسات، العدد 99، 2020

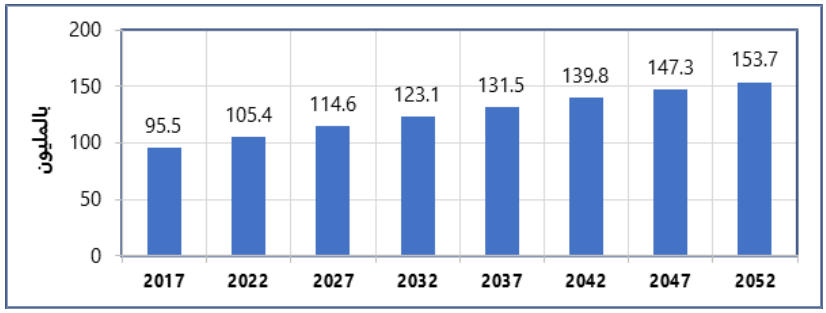

شكل (6)

الإسقاطات السكانية طبقاً للفرض المتوسط (2017 – 2052)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مجلة السكان بحوث ودراسات، العدد 99، 2020

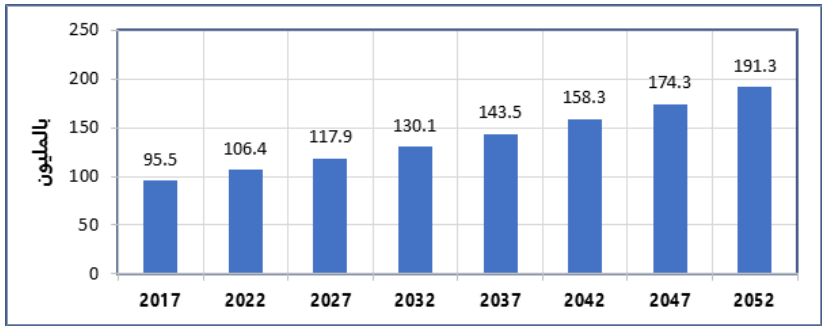

شكل (7)

الإسقاطات السكانية طبقاً للفرض الثابت (2017 – 2052)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مجلة السكان بحوث ودراسات، العدد 99، 2020

ثالثاً: أثر الزيادة السكانية على القوى العاملة

تعاني الدول النامية من مشكلة مزمنة ألا وهي عدم التوازن بين المعروض من القوى العاملة والمطلوب منها لإنجاز الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يرجع إلي: –

–عدم التناسب بين الزيادة السكانية وقدرات اقتصاد هذه الدول في خلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من القوي العاملة الداخلة إلى سوق العمل بصورة دورية.

– عدم التناسب بين المعروض من القوى العاملة من حيث الكم والكيف والمطلوب لخطط ومستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[31].

ويحتم الوضع على هذه الدول الإلمام التام بتطور النمو السكاني في المستقبل وأثره على المعروض من القوي العاملة من أجل وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق الاستفادة الكاملة من المعروض من القوي العاملة وتحقيق أفضل استخدام ممكن لها، ومن هنا تأتي أهمية إسقاطات القوي العاملة.

تشير الإحصائيات السكانية إلى أن عدد سكان مصر عام 1800 نحو 5.2 مليون، ووصل إلى 5 ملايين عام 1850 وفي ظل الزيادة السكانية تضاعف العدد من 20 مليون عام 1950 إلى 40 مليون عام 1978، وفي عام 2005 وصل إلى نحو 70 مليون نسمة، إلى أن بلغ عدد سكان مصر في الداخل 87.9 مليون نسمة في عام

[31] هشام مخلوف، إسقاطات السكان المستقبلية لمحافظات مصر لأغراض التخطيط والتنمية 2001-2021، الجزء الأول، إجمالي الجمهورية، المركز الديموجرافي بالقاهرة، المقطم، ص59.

2015، وفي عام 2016 وصل عدد السكان إلى 92 مليون نسمة، في حين وصلوا إلى 94.7 مليون نسمة وفقًا لتعداد 2017، وفي بداية عام 2018، وصل عدد السكان إلى 96.3 مليون نسمة، وفي عام 2019 وصلوا إلى 98 مليون نسمة، أما عام 2020 فوصلوا إلى 100 مليون نسمة في الداخل، بالإضافة إلي أنه في عام 2022 تخطى عدد سكان مصر ما يزيد عن 103 مليون نسمة.

وإذا نظرنا لهذه الإحصائيات نجد أن النمو السكاني في مصر يفوق النمو السكاني في العالم بمعدل 2.6% سنويًا مقابل 1.2 %، وتوضح النظرة المتعمقة للوضع السكاني في مصر أن زيادة عدد المواليد هي المسئولة عن النمو السكاني المرتفع في مصر ليصل إلى طفل كل 15 ثانية؛ مما يعني 2.5 مليون مولود سنويًا، وأن استمرار معدل الإنجاب على هذه الوتيرة سيصل بسكان مصر عام 2030 لما يقرب من 120 مليون نسمة، كما أن معدل الزيادة السكانية في مصر يتجاوز خمسة أضعاف الدول المتقدمة.

وفي هذا السياق، تواجه مصر تحديات جسيمة تفرضها الزيادة السريعة للنمو السكاني، ومن أهم هذه التحديات الحاجة الملحة إلى توفير وظائف لأعداد كبيرة من السكان في سن القوي العاملة، وتحسين جودة حياة المواطن من خلال أهم قطاعات في الدولة وهم: تحسين دخل الفرد، والتعليم، والتدريب، والصحة. كما أن النمو السكاني لا يساهم في النمو الاقتصادي وتحدث الفجوة بين ارتفاع معدلات النمو السكاني بنسب أكبر من ارتفاع النمو الاقتصادي دائمًا إلى الحد الذي يهبط بمستوى المعيشة إلى حد الكفاف، أي أن زيادة عدد السكان بعد حد معين يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة. كما أن النمو الدائم في الدخل لا يمكن الوصول إليه. فيما يعمل التقدم التكنولوجي على خلق زيادة في الدخل لفترة قصيرة ويدفع النمو السكاني نحو الزيادة، مما يشكل ضغطًا على الموارد المتاحة[32].

ويتضح من بيانات أعداد السكان (جدول 1)، زيادة أعداد المسنين من 3.6 % عام 2006 إلى 4.9 % في تقديرات عام 2020، ويترتب على ذلك ارتفاع الإنفاق الحكومي من حيث ارتفاع نسبة السكان الذين يحصلون على معاشات التقاعد ويستخدمون مزيد من خدمات الرعاية الصحية.

كما تعاني مصر أيضًا، كمعظم الدول النامية، من مشكلة البطالة كنتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب لعل في الصدارة منها ارتفاع معدلات النمو السكاني مع وجود فجوة بين معدلات النمو الاقتصادي السارية ومعدلات النمو الاقتصادي اللازمة لخلق المزيد من فرص العمل، وبما أن العنصر البشرى هو أهم مورد من موارد الإنتاج، فقد تناولت الدراسة الجانب البشرى متمثلًا في القوى العاملة، واهتمت بتحليل مؤشرات سوق العمل من حيث حجم قوة العمل وتطورها واستعراض الإسقاطات السكانية حتى عام 2052.

واتضح من بيانات دراسة الإسقاطات السكانية (2019) التي أُعدت لإجمالي الجمهورية في الفترة من 2017 إلي 2052 [33]، وفقاً للفرض المتوسط للإنجاب، ومعدلات الإنجاب المتوقعة وحجم قوة العمل المتوقعة خلال فترة الإسقاط 2017 إلي 2052، فقد تبين من جدول (5) وشكل (8) أنه من المتوقع ارتفاع حجم القوى العاملة من حوالى 58.9 مليون عام 2017 إلى حوالى 100.8 مليون عام 2052، أي زيادة حجم القوى العاملة بمقدار حوالى41.9 مليون نسمة خلال 35 سنة، وتشير التقديرات أيضًا إلى أنه من المتوقع الوصول إلى مستوى الإحلال (2.1 طفل لكل إمرأة) في سنه 2042 [34].

[32] صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، العدد 53، الرقم 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2016، ص 7.

[33] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إسقاطات السكان المستقبلية لإجمالي الجمهورية (2017–2052)، 2019، ص ص 92–127

[34] نفس المرجع السابق

جدول (5) معدل الإنجاب المتوقع وحجم قوة العمل المتوقعة حسب الفرض المتوسط

خلال الفترة (2017 – 2052)

السنوات	معدل الإنجاب المتوقع (طفل لكل امرأة)	إجمالي عدد السكان (15-64) بالمليون نسمة
2017	3.40	58.9
2022	2.96	64.6
2027	2.67	71.5
2032	2.44	80.1
2037	2.25	87.1
2042	2.10	92.8
2047	1.98	97.1
2052	1.89	100.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إسقاطات السكان المستقبلية لإجمالي الجمهورية (2017-2052)، 2019، ص ص 92-127

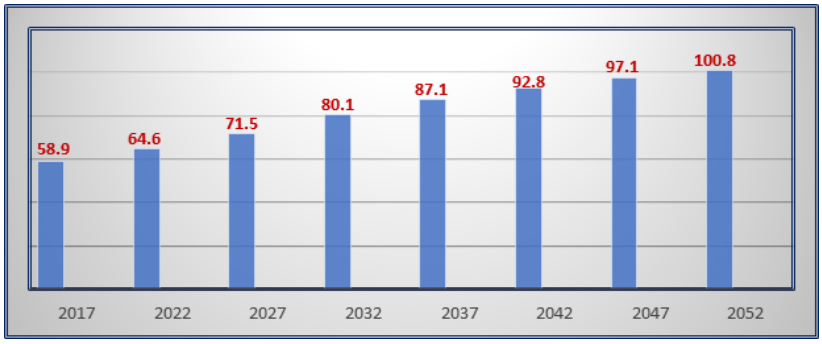

شكل (8)

حجم قوة العمل المتوقعة (بالمليون) حسب الفرض المتوسط خلال الفترة (2017-2052)

المصدر: اعتماداً علي جدول (5)

في هذا السياق؛ يتبين أن القوة العاملة تنمو بشكل أسرع من السكان الذين يعتمدون عليها، مما يمكن أن يخلق نافذة للنمو الاقتصادي الأسرع ورفاهية الأسرة من الناحية النظرية على المستوى الجزئي، ويمكن أن يؤدي هذا التحول إلى مستويات معيشية أفضل للمجتمع ودخل أعلى للفرد على المستوى الكلي، وذلك إذا تم تبني سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة تحسن من المستوي المادي والاجتماعي للمجتمع.

ويمكن أن تتحول مرحلة النافذة الديموجرافية إلى عائدًا ديموجرافيًا، حيث يأتي ذلك من القدرة على اتباع السياسات المناسبة والإجراءات الصحيحة للاستفادة من هذه المرحلة، وتأتي أفضل النتائج من السياسات التي تزيد الطلب على مكون العمالة بالتوازي مع السياسات التي تدعم وجود قوة عاملة مدربة ومتعلمة وصحية جسديًا، والتي تجذب الاستثمارات، كما يتطلب جني مكاسب هذه المرحلة الاستفادة من الشباب في سن العمل من خلال سياسات تهتم بهم وتستهدف قدراتهم الإنتاجية، فضلاً عن وجود بيئة مؤسسية مناسبة ومرونة في سياسات بيئة العمل.

رابعاً: سيناريو وضع مصر من دائرة النافذة الديموجرافية

النافذة الديموجرافية كما سبق الإشارة إليها، وهي التحوّل الديموجرافي في السكان نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الأطفال وصغار السن والمعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الأكبر، وطبقا لتعريف الأمم المتحدة يشترط لولوج ظاهرة النافذة الديموجرافية بأن تقل نسبة السكان (دون سن الخامسة عشر) عن 30 % من إجمالي السكان وألا تزيد نسبة كبار السن (65 فأكثر) عن 15 % من إجمالي السكان، أي أن معدل نمو السكان النشطين اقتصاديًا في الفئة (15–64 سنة) يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية المعالة وهم صغار السن (دون سن 15عاما) وكبار السن (65 عامًا فأكثر). إن هذا التغير قد ينتج عنه فرصة سانحة للتنمية إذا تم بناء القدرات البشرية وتنميتها علي أساس التفاعل بين كفاءتها علي مستوي التعليم والمهارات وبين ما تطلبه عملية النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام، حيث يمكن أن تتحول هذه النافذة إلي هبة ديموجرافية إذا طُبقت السياسات الاقتصادية المناسبة في ضوء التغيرات الديموجرافية والمدي التي تستغرقه، وينبغي مقاربة مدي انفتاح النافذة الديموجرافية وتوافرها علي فرص تنموية كاملة وبين المحددات والقيود علي المستويين المحلي والإقليمي المتمثلة في بناء قدرات رأس المال البشري وتعزيز مهاراته وتمكينها وتوفير فرص عمل مناسبة فضلاً عن الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة في ضوء معايير التنمية المستدامة[35].

وهذا يتيح اغتنام الفرصة لتحسين نوعية حياة المواطنين بزيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة والتمتع بمستويات عالية نسبيًا من التنمية، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، مما ينعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والتعليمي والصحي[36].

واتضح من البحث أن مصر في مرحلة "النافذة الديموجرافية" بالفعل، وذلك بسبب ارتفاع نسبة السكان في سن العمل؛ وانخفاض نسبتي السكان المعالين الأقل من 15 سنة وأكثر من 65 سنة؛ وطبقاً لدراسة إسقاطات السكان لإجمالي الجمهورية (2017 – 2052) المشار إليها، حسب الفرض المتوسط[37]، يوضح جدول (6) أن أعداد ونسب السكان في الفئة العمرية (0 – 14 سنة) تتجه إلى الانخفاض حيث تصل إلى 21.3 % في نهاية فترة الإسقاط، وارتفاع أعداد ونسب السكان (65+) لتصل إلى 13.1 % في نهاية فترة الإسقاط، كما أظهرت البيانات أيضاً ارتفاع أعداد ونسب السكان في القوي العاملة (15–64 سنة) لتصل إلي 65.6 %، مما يترتب علية السير بخطي متوازيه نحو تحقيق إنجازات يمكن الاستفادة منها في مرحلة النافذة الديموجرافية التي تمر بها البلاد في الوقت الحالي، حيث يمكن أن تتمتع الدولة بجني ثمار النافذة الديموجرافية وتحقيقها العائد الديموجرافي إن أُحسِنَ استغلالها عن طريق تبني سياسات واستثمارات تحول هذه القوة البشرية إلى ثروة بشرية.

[35] حسين احمد سعد الشديدي، مرجع سبق ذكره ص1.
[36] أحمد قطيطات، مرجع سبق ذكره، ص 412.
[37] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019)، اسقاطات السكان المستقبلية لإجمالى الجمهورية (2017-2052)، ص ص 92 – 127

جدول(6) الإسقاطات السكانية طبقًا للفرض المتوسط حسب فئات السن العريضة

خلال الفترة (2017 – 2052)

السنة	14-0		64-15		65+	
	العدد بالمليون نسمة	النسبة %	العدد بالمليون نسمة	النسبة %	العدد بالمليون نسمة	النسبة %
2017	32,590	34.1	58,927	61.7	3,938	4.1
2022	35,082	33.3	64,646	61.3	5,696	5.4
2027	35,565	31.0	71,461	62.4	7,552	6.6
2032	33,518	27.2	80,067	65.0	9,549	7.8
2037	32,978	25.1	87,094	66.2	11,474	8.7
2042	33,277	23.8	92,839	66.4	13,697	9.8
2047	33,493	22.7	97,088	65.9	16,731	11.4
2052	32,796	21.3	100,787	65.6	20,105	13.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، اسقاطات السكان المستقبلية لإجمالي الجمهورية (2017-2052)، 2019، ص ص 92-127

خامسا: السياسات المقترحة للاستفادة من الوضع الديموجرافي في مصر

اتضح من نتائج الإسقاطات أن مصر في مرحلة النافذة الديموجرافية، لأن نسبة السكان في الفئة العمرية (15 – 64 سنة) تمثل 61.3 % في سنه 2022، حيث تحرص مصر على محاولة الاستفادة من هذه الفرصة وتحويلها إلى هبة؛ عن طريق تنفيذ سياسات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات التوظيف ومكافحة البطالة، ومع استمرار انخفاض معدلات الإنجاب بهذه الوتيرة سوف تنخفض نسبة السكان أقل من 15 سنة لتصل إلي 21.3 % في عام 2052، مما ينتج عنه انخفاض عبء الإعالة الصغرى، وبالتالي ستبقي مصر في مرحلة النافذة الديموجرافية وتستمر في اتجاه التحول الديموجرافي ويبقي سهولة الوصول إلي تحقيق العائد الديموجرافي هو الأمل الذي يمكن أن يتحقق بالسياسات والمشروعات القومية.

وتسعي الحكومة إلى تحسين خصائص السكان من خلال عدة استراتيجيات ومشروعات قومية والقضاء علي المشكلات التي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور الذي يواكب العصر في الجمهورية، ومن أهم هذه المشروعات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية 2021 – 2023، ويتمثل الهدف الاستراتيجي للمشروع في الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري والأسرة المصرية، وذلك من خلال ضبط النمو السكاني، بالإضافة إلى ما يلزم في إطار الإرتقاء بالخصائص السكانية، مع أهمية تكامل جهود جميع الجهات التي تعمل على إدارة القضية السكانية والتشبيك بينها من خلال خطة استراتيجية متكاملة، بحيث يكون الهدف الرئيسي منها ليس فقط التركيز على ضبط معدلات النمو السكاني المتزايد بل وإدارة القضية السكانية من منظور شامل لأجل الارتقاء بجودة حياة المواطن وضمان إستدامة عملية التنمية مع التأكيد على أهمية النظر للقضية السكانية كحق من حقوق الإنسان، وبصفة خاصة حقوق المرأة والطفل.

وقد تضمن المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية العديد من المحاور منها: الاقتصادي، والخدمي، والثقافي، والتشريعي الإعلامي، والتوعوي، إلى جانب ما يتعلق بملف التحول الرقمي، بالإضافة إلي النطاق الجغرافي للمشروع والذي يضم جميع أنحاء الجمهورية، ويتم من خلاله العمل علي التمكين الاقتصادي للسيدات في الفئة العمرية من 18 حتى 45 سنة، من خلال توفير فرص العمل وكسب الرزق، وتحقيق الاستقلالية المالية، من خلال تجهيز وتشغيل 200 مشغل خياطة ملحقة بوحدات صحية وتنمية الأسرة في 16 محافظة، والتدريب على إنتاج المنسوجات الطبية لسد حاجة المستشفيات، وتدريب مليون سيدة على ريادة الأعمال، وتنفيذ البرامج والدورات التدريبية لصالح المرأة، إلى جانب تنفيذ مليون مشروع متناهي الصغر، وتدريب 2 مليون سيدة على إدارة المشروعات ومحو الأمية الرقمية والشمول المالي، وتأهيلهن لسوق العمل طبقًا للفرص الاستثمارية بكل محافظة[38].

ولمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه مصر، يُقترح على صانعي السياسات تعزيز دور القطاع الخاص، وزيادة الاستثمار الأجنبي، والنظر في تنويع هيكله الإنتاجي، مما يقلل من تعرضه للصدمات الخارجية، وتحديث النظام التعليمي لتلبية متطلبات سوق العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من الوظائف ذات الجودة الأفضل لإرضاء الشباب المتعلم المتزايد وتقليل التفاوتات الإقليمية والتفاوتات في الدخل، كما يُقترح إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية، وتوسيع تغطية الخدمات الاجتماعية العامة.

وتتركز السياسات المقترحة في مصر في مجالين: استغلال حجم القوى العاملة والاستفادة من هذه المرحلة، وتطبيق سياسات مناسبة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية في مصر لتحقيق العائد الديموجرافي.

أولا: استغلال القوي العاملة والوصول إلى العائد الديموجرافي

تنطوي النافذة الديموجرافية على زيادة كبيرة في "حجم قوة العمل"، بينما ترتبط زيادة المدخرات بمرحلة النافذة الديموجرافية والسياسات التنموية الاقتصادية المتبعة، حيث ينبغي أن يهيئ الاقتصاد المناخ الملائم من السياسات للاستفادة من هذه الزيادة في دفع النمو الاقتصادي. وتتوقف إمكانية استفادة الاقتصاد المصري من النافذة الديموجرافية على تحقيق النمو الاقتصادي، وفي القدرة على توفير فرص عمل منتجة تستوعب الزيادة الكبيرة في قوة العمل، التي تنطوي عليها النافذة الديموجرافية[39].

ثانيا: تطبيق السياسات المختلفة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية في مصر

قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي 2016، كانت مصر تطبق سياسات اقتصادية كلية غير متسقة، مما أدى بحلول عام 2016 إلى تراكم اختلالات اقتصادية كبيرة. فقد أدت عجوزات الميزانية الكبيرة والسياسة النقدية التيسيرية وسعر الصرف الثابت إلى انخفاض بالغ في احتياطيات النقد الأجنبي وارتفاع التضخم وارتفاع الدين العام إلى مستويات مرتفعة، مما أدي إلى انخفاض معدلات النمو وارتفاع مستويات البطالة، خاصة بين النساء والشباب.

وكانت أهم أولويات برنامج الإصلاح الاقتصادي هي معالجة هذه القضايا وإستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتجنب وقوع أزمات اقتصادية، فقد أدى التحول إلى نظام سعر الصرف المرن إلى استعادة التوازن في سوق الصرف الأجنبي، والقضاء على مشكلة نقص النقد الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة المصرية خطة طموحة ثلاثية الأعوام لكبح عجز الميزانية الذي بلغ أعلى المعدلات حيث تجاوز 10 % من إجمالي الناتج

[38] الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك إلى مصر، 2021

[39] حسن زكى. الهبة الديموجرافية في مصر وفرص الاستفادة منها، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 3، المجلد الأول، 2013. ص 88.

المحلي، كذلك قامت الحكومة بتضييق السياسة النقدية عن طريق رفع أسعار الفائدة، وقد كانت هذه الإجراءات بالغة الأهمية لتخفيض الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والحد من التضخم، وقد ساعدت الإصلاحات الاقتصادية في مصر على تعزيز النمو والحد من البطالة وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي ووضع الدين العام على مسار تنازلي، ولقد أحرز البرنامج هدفه الرئيسي المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو أحد متطلبات جذب الاستثمارات وزيادة النمو وخلق فرص العمل. فقد انخفضت مستويات عجز الحساب الجاري وارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. وتعافى النمو من حوالى 4 % إلى 5.5 % في الوقت الحالي، بينما انخفضت البطالة إلى أقل من 8 % لتصل إلى أدنى مستوياتها على مدار العقد الماضي. كذلك بدأ مستوى الدين العام في التراجع وانخفضت معدلات التضخم على نحو مطرد، لتمضي بذلك على المسار الصحيح نحو بلوغ مستوى الرقم الواحد في عام 2020، وبذلك يصبح في الإمكان تهيئة المسار لتنفيذ الإصلاحات الأوسع نطاقا، مثل تحسين مناخ الأعمال، الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بالقطاع الخاص.

كما يستهدف البرنامج استغلال مصر لمرحلة النافذة الديموجرافية التي يمر بها الاقتصاد؛ ومن خلالها تتحقق التنمية الاقتصادية بشكل أسرع على المدى القصير، وتساعد السياسات السابقة في الاستفادة من مرحلة النافذة الديموجرافية والإسراع في تحقيق العائد الديموجرافي من خلال:

1 – سياسات زيادة المدخرات والاستثمار

تعد المدخرات المحلية من أهم مصادر تمويل الاستثمارات القومية، وتشكل مدخرات الأفراد في القطاع العائلي معظم المدخرات. ويمكن تقسيم المدخرات طبقاً لطبيعتها إلى مدخرات إجبارية ومدخرات اختيارية وتوضح الأهمية النسبية هذه التوزيعات ونسبتها إلى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج[40].

وتشمل الأوعية الادخارية في مصر أوعية الادخار المصرفية، وأوعية الادخار بصندوق توفير البريد، وأوعية هيئة بنك ناصر الاجتماعي، وأوعية الادخار لهيئات التأمينية الخاصة بقطاع الأعمال والقطاع الخاص، بالإضافة إلى أوعية الادخار بشركات التأمين[41]، وعند رصد بيانات الادخار لدي الأفراد اتضح ازدياد قيم مدخرات الأفراد لدي أوعية الادخار الرئيسية " في نهاية السنة" في الفترة من 2012 إلى 2018 بقيمة 2,939.0 مليار جنيه.

وقد بلغ إجمالي الأرصدة الادخارية لدى أوعية الادخار الرئيسية خلال عام 2013/2012 نحو 1.26 تريليون جنيه، بينما بلغت أرصدة المدخرات بأوعية الادخار المصرفية للقطاعين العام والخاص 1734.2 مليار جنيه عام 2015/2014، مقابل 1429.4 مليار جنيه عام 2014/2013، بنسبة زيادة 21.3 %، ويرجع السبب إلى زيادة قيمة الودائع الادخارية للبنوك[42]. لتساهم هذه القيمة بنسبة 42.1 % من إجمالي مدخرات الأفراد لدى أوعية الادخار المصرفية، والتي تمثل 77.5 % من إجمالي قيمة المدخرات لدى أوعية الادخار الرئيسية، كما بلغت أرصدة المدخرات بأوعية الادخار المصرفية للقطاعين العام والخاص 2664.3 مليار جنيه عام 2016/2015، مقابل 1734.2 مليار جنيه عام 2015/2014، بنسبة زيادة 53.6 %. كما بلغت أرصدة المدخرات بأوعية الادخار المصرفية للقطاعين العام والخاص 4207.2 مليار جنيه عام 2018/2017، مقابل 2,664.3 مليار جنيه عام 2016/2015، بنسبة زيادة 57.9 %[43].

[40] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدي أوعية الادخار الرئيسية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018/2017

[41] المرجع السابق

[42] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدي أوعية الادخار الرئيسية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2015/2014

[43] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مرجع سبق ذكره

2 – سياسات الصحة

ينبغي أن تركز سياسات الصحة على الإسراع من عملية التحول الديموجرافي في الخدمات الصحية الأساسية والوقائية، وذلك من خلال محاولة ضبط النمو السكاني عن طريق تفعيل وتطوير البرامج السكانية وبرامج تنظيم الأسرة، بالإضافة إلي خفض احتمالات وفيات الأطفال وتوفير خدمات الصحة الإنجابية. وبالرغم من أن معدلات الوفيات بدأت في التراجع مع نهاية أربعينات القرن الماضي واستمرت في ذلك مع مرور السنوات، إلا أنه لم يُلاحظ الانخفاض في مستويات الإنجاب إلا مع بداية السبعينات.

3 – سياسات التعليم

يعد التعليم بأنواعه المختلفة بمثابة المحرك الرئيسي لمجتمع المعرفة، والعامل الأكثر حيوية في تشكيله وبنائه، الأمر الذي يدفع معظم دول العالم إلى إعادة النظر في بنيتها التعليمية على مستوياتها المختلفة. ويعتبر التعليم من أقوي العوامل لتغير السلوك والنهج البشري، حيث يؤدي إلي تحسين المؤشرات الصحية وانخفاض معدلات الإنجاب، وتسهيل سبل العيش والارتقاء بالخصائص السكانية. كما أنه يسهم في الاستقرار الاجتماعي ويدفع بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل. ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تسرع من الاستفادة من مرحلة النافذة الديموجرافية لتحقيق العائد الديموجرافي هي القضاء على الأمية، حيث تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن نسبة الأمية على مستوى إجمالي الجمهورية قد بلغت 29.7 % طبقاً لتعداد 2006 مقابل 25.8 % في تعداد 2017، وقد سجلت حوالى 15 % و14.4 % للذكور مقابل 38 % و26.0 % للإناث على التوالى وذلك للسكان 10 سنوات فأكثر.

بينما انخفضت معدلات الأمية في الفترة 2019 – 2020 لتصل إلى 24.7 % بانخفاض يقرب من 5 درجات مقارنة بتعداد 2006، كما أن الإناث قد حققن أقل نسبة أمية في عام 2020، حيث بلغت 23.7 % بفارق حوالى 1.2 درجة مئوية عن المستوى القومي مقابل 13.7 % للذكور بفارق ما يزيد عن 11 درجة مئوية عن المستوي القومي في نفس الفترة، بينما بلغت نسبة الأمية بين الذكور أعلى مستوى لها في عام 2008 بمقدار 22.2 %، وكذا الإناث أيضًا فقد حققن أعلى نسبة أمية في نفس العام حيث بلغت 33.8 %[44].

4 – سياسات تمكين المرأة

تبنت مصر تمكين المرأة من خلال عدة سياسات أهمها رؤية مصر المستقبلية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان من استراتيجيتها الوطنية لحقوق الإنسان 2021 – 2026، والتي تتضمن المحاور الرئيسية للمفهوم الشامل لمجالات حقوق الإنسان في الدولة، وذلك بالتكامل مع المسار التنموي القومي لمصر الذي يرسخ مبادئ تأسيس الجمهورية الجديدة، ويحقق أهداف رؤية مصر 2030، وتعظيم حقوق المواطنة وتعزيز رؤية بناء الإنسان. وقد صدر قانون مجلس النواب عام 2014 متضمنًا النص على تمثيل المرأة تمثيلًا مناسبًا في المجلس. وفي مجلس النواب 2015، بلغ إجمالي عدد النائبات 90 نائبة حيث تم اختيار عدد 76 منهن بالانتخاب وعدد 14 بالتعيين، لتصل بذلك نسبة تمثيل المرأة في المجلس إلى 15 % بعد أن كانت 1.5 % في برلمان 2012. وفي مجلس النواب 2021، بلغ عدد النائبات 156 نائبة منهم 142 نائبة بالانتخاب و14 نائبة بالتعيين. وفي مجلس الشيوخ 2020، كان هناك 40 نائبة، كما نص الدستور على تخصيص نسبة 25 % من مقاعد المجالس المحلية للمرأة.

[44] أميرة تاوضروس، علياء عامر، وآخرون، تحليل الخصائص الديموجرافية للسكان في المناطق التابعة لإدارات تعليمية مختلفة لتقدير احتياجاتهم "Assessment Needs" من خدمات تعليمية مختلفة، سلسلة أوراق ديموجرافية، المركز الديموجرافي بالقاهرة، العدد 1، 2021.

كما أعلن رئيس الجمهورية أن عام 2017 هو عام المرأة في مصر، وتم إطلاق استراتيجية تمكين المرأة 2030 بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، فضلًا عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الختان، والاستراتيجية الوطنية لمناهضة الزواج المبكر.

وقد صدر قانون بتجريم حرمان الأنثى من الميراث، وآخر بتغليظ العقوبة على ختان الإناث. كما تم تأسيس وحدة تكافؤ فرص بالوزارات المختلفة تختص بالتأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة في مجال العمل، وتوفير برامج التوعية القانونية بحقوق المرأة العاملة.

وأخيرًا وليس آخرًا يمكن القول إن مصر الآن في مرحلة النافذة الديموجرافية اعتمادًا على عدد من المؤشرات الإحصائية، منها نسبة الإعالة، وأعداد السكان في القوي العاملة، وكذلك الإسقاطات السكانية حتى عام 2052، وأن هذه الفرصة السكانية ليست دائمة ولا تلقائية، كما أن العائد الديموجرافي منها ليس ضمانًا في حد ذاته لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، لكنها تمثل احتمالية فرصة يمكن الاستفادة منها إذا تم تنفيذ عدد من السياسات على النحو المشار إليه في الوقت المناسب؛ حول الاستثمار والادخار وتطور سياسات التعليم من خلال القضاء على الأمية وتطوير منظومة الصحة للأم والطفل، بالإضافة إلى تمكين المرأة. وتعمل الحكومة بأقصى طاقتها على المضي قُدمًا نحو الاستفادة من هذه المرحلة الديموجرافية الهامة لتحقيق العائد الديموجرافي.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

هناك العديد من النتائج التي أبرزتها فصول هذا البحث عن وضع مصر من النافذة أو الهبة الديموجرافية وتأثيرها على القوي العاملة؛ والتي يمكن إيجازها فيما يلي: –

- اتجاه حجم القوى العاملة بالدولة إلى التزايد من سنة 2006 إلي سنة 2020: فقد ارتفع عدد العاملين الملتحقين فعليًا بالأنشطة الاقتصادية من 20.6 مليون نسمة عام 2006 إلى نحو 26.1 مليون نسمة عام 2020.
- ارتفاع معدلات المشتغلين للذكور مقابل الإناث في كافة الفترات.
- ارتفاع معدل المشتغلين بالدولة خلال الفترة بين عامي(2006 – 2020) من 89.4 % إلى 92.1 % من إجمالي السكان في سن العمل.
- اتجاه حجم البطالة بالدولة إلى الانخفاض: فقد انخفض حجم البطالة من 2.43 مليون نسمة عام 2006 إلى نحو 2.41 مليون نسمة عام 2020.
- ارتفاع معدلات البطالة للإناث مقابل الذكور في كافة الفترات.
- انخفاض معدل البطالة من 10.6 % في 2006 ليصل إلى 7.9 % في 2020.
- انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الخام بمقدار (4.25) درجة مئوية خلال 15 عامًا، فقد كانت نسبته 32.53 % في عام 2006، ليصل إلى 28.29 % في عام 2020.
- انخفاض معدلات المساهمة للنشاط الاقتصادي الخام والمنقح للإناث مقابل الذكور في كافة الفترات.
- انخفاض معدل النشاط الاقتصادي الخام من 48.68 % في عام 2006 إلى 46.08 % في عام 2020، بينما بلغ أقصى ارتفاع له في عام 2017 ليبلغ 50.22 %.
- ارتفاع معدلات الإعالة الصغرى من 49 % عام 2006 إلى 54.9 % عام 2020 أي أن كل مائة فرد يعولون حوالى 50 طفل عام 2020.
- ارتفاع معدلات الإعالة الكبرى من 5.8 % عام 2006 إلى 8 % تقريبا عام 2020، كما ارتفعت معدلات الإعالة الكلية من 54.9 % عام 2006 إلى 63 % تقريبا عام 2020.
- وعند دراسة الإسقاطات السكانية طبقًا للفرض المتوسط، اتضح ارتفاع عدد السكان من حوالى 95.5 مليون نسمة عام 2017 إلى 153.7 مليون نسمة عام 2052 بزيادة حوالى 58.2 مليون نسمة خلال الفترة.
- أمّا عند دراسة حجم قوة العمل المتوقعة خلال الفترة (2017 – 2052)، ووفقًا للفرض المتوسط للإنجاب، فإنه من المتوقع ارتفاع حجم القوى العاملة من حوالى 58.9 مليون عام 2017 إلى حوالى 100.8 مليون عام 2052.
- أوضح البحث أن مصر في مرحلة النافذة الديموجرافية بالفعل وتستمر طبقًا للفرض المتوسط حتي نهاية فترة الإسقاط، ولابد من تبنى سياسة سكانية فعّالة للاستفادة من هذه المرحلة.

ثانيًا: التوصيات

تعمل الدولة على الاستفادة من وضعها الحالي من النافذة الديموجرافية، ويجب الحرص على استغلال فرصة حجم القوي العاملة واستثمارها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات التوظيف ومكافحة البطالة خلالها، حيث تعد مرحلة الفرصة الديموجرافية مرحلة مؤقتة لن تتكرر دائما ولن تستمر لفترة طويلة أيضًا.

ووفقًا للنتائج المعروضة خلال هذا البحث، هناك حاجة لبعض التوصيات لمعرفة كيف يمكن لمصر الاستفادة من مرحلة النافذة الديموجرافية وتسريع الوصول إلى العائد الديموجرافي وذلك بالإضافة إلى السياسات المشار إليها لرفع معدلات التنمية الاقتصادية في مصر، ويمكن اقتراح عدد من التوصيات على النحو التالي:

1 – أن تُعد النافذة الديموجرافية فرصة لاعتماد مشروع تنموي، وكذلك ارتفاع معدل التوظيف خلال فترة فتح النافذة، واستثمارها من خلال دراسة تجارب الدول الأخرى والاستفادة منها.

2 – الاستفادة من المرحلة الحالية ووضع مصر من النافذة الديموجرافية، وتنفيذ السياسات التي تنتهجها الدولة من حيث رفع معدلات التشغيل، ومحاولة تقليل نسبة البطالة عن طريق زيادة حجم الاستثمارات والتوسع في إنشاء المشاريع للحصول علي أقصى استفادة من الحجم الأكبر للسكان في الفئة العمرية الخاصة بالقوي العاملة (15–64 سنة)، ورصد وتقييم الفجوة بين ما يتطلبه سوق العمل والخريجين، ورفع إمكانياتهم عن طريق الدورات التدريبية والفنية والمهنية التي تقلل من حجم هذه الفجوة، مما يؤدي إلي ارتفاع معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقليل معدلات البطالة وتحقيق الاستفادة من "النافذة الديموجرافية" التي تتميز بها مصر الآن.

3 – العمل على زيادة المخصصات المالية الخاصة بالتعليم والخدمات الصحية لزيادة المستوي التعليمي والحد من التسرب والأمية، مما يؤهل الخريجين لسوق العمل وانخفاض نسبة البطالة.

4 – تبنّي سياسة سكانية واضحة هدفها الحد من النمو السكاني من خلال تطوير برامج تنظيم الأسرة للوصول إلى معدل نمو سكاني متوازن مع تنمية اقتصادية مستدامة.

5 – تفعيل الدور الاقتصادي للمرأة وإزالة الممارسات التمييزية والنظر إلى خفض معدلات الخصوبة كجزء من حقوق المرأة وكأحد أهداف تحقيق المساواة والشمول الاقتصادي والاجتماعي وليس فقط كهدف اقتصادي.

6 – إتاحة فرص العمل للعمالة غير الماهرة والاعتماد على الصناعات كثيفة العمالة لإمتصاص الأحجام المتزايدة من السكان في سن العمل.

7 – الاستثمار في تحسين صحة العديد من الفئات السكانية لضمان المشاركة الفعالة في القوى العاملة وتحقيق الإنتاجية رفيعة المستوى. وفي المقابل ينبغي على هذه البرامج أيضاً الاستجابة لاحتياجات المرأة والتي سوف تؤثر بدورها على الوضع الديموجرافي.

8 – استخدام نظم المعلومات الجغرافية في توزيع الخدمات التعليمية والاقتصادية على أساس الكثافة السكانية، لضمان توسيع جودة الخدمات التعليمية والاقتصادية.

9 – تحقيق التوازن بين العرض والطلب؛ نظرًا لزيادة نسب معدلات الإحلال والتجديد في حجم القوى العاملة مستقبلًا، وضرورة ربط احتياجات المناطق بالمتاح من القوى العاملة وتحقيق التوازن بين العرض والطلب منها.

10 – إعداد برامج فعالة في مجال التربية السكانية والإعلام السكاني من أجل التوعية بأهمية خفض مستويات الإنجاب، وبصفة خاصة للسكان في المناطق الأكثر إنجابًا؛ وذلك للحد من معدلات النمو السكاني، مع التنسيق والموازنة بين نمو سكاني منتظم ومدروس لتحقيق تنمية شاملة في الجمهورية.

11 – إنفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي، حيث تحتاج الاقتصاديات النامية إلى إستقطاب مزيد من تدفقات رؤوس الأموال الدولية. وبشكل عام، فإن السياسات التي تسهل إعادة توزيع الموارد دوليًا من خلال تحرير حركة السلع ورأس المال والعمالة بين دول العالم، تلعب دورًا هامًا في الإستفادة من النافذة الديموجرافية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي"، 2020.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "السكان بحوث ودراسات"، العدد رقم 99، يناير 2020.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية للقوي العاملة"، 2020.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "إسقاطات السكان المستقبلية لإجمالى الجمهورية (2017-2052)"، 2019.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،"النشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدي أوعية الادخار الرئيسية"، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، سنوات مختلفة.

أحمد قطيطات، "الهبة (النافذة الديموجرافية) في الوطن العربي"، المؤتمر الإحصائي الأول، عمان، الأردن، 2007.

أميرة تاوضروس، علياء عامر، وآخرون، "تحليل الخصائص الديموجرافية للسكان في المناطق التابعة لإدارات تعليمية مختلفة لتقدير احتياجاتهم "Needs Assessment" من خدمات تعليمية مختلفة"، سلسلة أوراق ديموجرافية، العدد 1، المركز الديموجرافي بالقاهرة، 2021.

إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى، "أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 1977 – 2018"، المجلة العربية للإدارة، مج 40، ع 2، يونيو 2020.

أيمن زهري، "الديموجرافيا الخطرة: سكان مصر في القرن الحادي والعشرين"، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة،2018.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية في كل عمل، تقرير التنمية البشرية، الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، 2015.

حسن زكى، "الهبة (النافذة الديموجرافية) في مصر وفرص الاستفادة منها"، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 3، المجلد الأول، 2013.

حسين احمد سعد الشديدي، "التوظيف الامثل لفرصة التحول الديموجرافي (الهبة " النافذة الديموجرافية")"، مجلة المخطط والتنمية، المجلد 19، العدد 1، 2014.

حسين عبد العزيز، "الفرصة الديموجرافية: حالة مصر تقييم أولى على أساس بيانات التعداد العام للسكان لعام 2017"، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018.

فاضل الأنصاري، "جغرافية السكان"، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 1986.

فراس عباس البياتي، "مورفولوجيا السكان"، موضوعات في الديموجرافيا، الانتشار العربي، بيروت، لبنان،2010.

مجدي عبد القادر إبراهيم، وآخرون، "الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوي المحافظات في مصر 2012 – 2032"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (221)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2010.

مجدي عبد القادر إبراهيم، "التغيرات الهيكلية لقوة العمل على مستوي المحافظات في مصر وآفاق المستقبل حتى عام 2032"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (231)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2012.

هاشم نعمه، "النظريات السكانية ونظرية التحول الديموجرافي مثالا"، مجلة الثقافة الجديدة – العراق 2012.

هاله يوسف، ماجد عثمان، وآخرون، "الاستجابة للنمو السكاني السريع في مصر"، موجز السياسات، PRB. 2012.

هبة نصار، حسن زكي، سمية عبد المولى، "الهبة الديموجرافية ومتطلبات فرص العمل: حالة مصر"، ورقة عمل قُدِمت إلى مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية، وزارة التخطيط، 2006.

هشام مخلوف، "إسقاطات السكان المستقبلية لمحافظات مصر لأغراض التخطيط والتنمية 2001-2021 "، الجزء الأول، إجمالى الجمهورية، المركز الديموجرافي بالقاهرة، المقطم،2000.

المراجع باللغة الأجنبية

Adel Abdel Ghafar. "Educated but unemployed: The challenge facing Egypt's youth", Foreign Policy at Brookings. 2016. 1-16.

Aliaa A. Amer, "The Demographic Dividend and the Impact on Labor Force, The Case of Egypt and South Africa 1996-2032", "5th ISIBALO Conference African Young, Pretoria, South Africa, 2016.

Andrew Mason, "Demographic Transition and Demographic Dividends in Developed and Developing Countries". United Nations Expert Group Meeting on Social and Economic implications of Changing Population Age Structure, Mexico, 2005.

D. Bloom, D. Canning, P. Malany, "Demographic Change and Economic Growth in Asia", Population and Development Review vol. 26, supp.2000.

Hussein Abdel Aziz, "Egypt`s Demographic Opportunity Preliminary Assessment based on 2017 Census", Central Agency for Public Mobilization and Statistics, the United Nations Population Fund, 2018.

Joop de Beer and Deven, "Diversity in Demographic in Family Formation,The 2 Transition in Belgium and Netherlands, 2000".

Drew Grover, "Stage 5 of the Demographic Transition Model", Population Education, USA, 2014.

Tahar Harkat and Ahmed Driouchi, “Demographic Dividend Economic Development in Arab Countries”,MPRA Paper No.82880, 2017, P.37.

United Nations Children’s Fund (UNICEF), “MENA Investing in Children and Youth Today to Secure a Prosperous Region Tomorrow”, United Nations Children’s Fund (UNICEF) Division of Data, Research and Policy, April 2019.

World Bank Group, “Demographic Dividends For Africa: Profits or Disasters”, World Bank Group, Africa, Development Forum Series, 2015.

المركز الديموجرافي بالقاهرة

78ش رقم 4 – الهضبه العليا – المقطم – القاهرة

ص. ب. : 11571 المقطم – القاهرة

02 / 25080735 / 248 / 950

02 / 25082797

info@cdc.edu.eg

Cairo Demographic Center

www.cdc.edu.eg